

استخدام أنموذج Augmented ARDL المعزز في قياس إثار أدوات السياسة المالية
على البعد الاقتصادي لمؤشر التنمية المستدامة في العراق للمدة من 1990. 2020

Using the Augmented ARDL Model to Measure the Impact of Fiscal
Policy Instruments on the Economic Dimension of the Sustainable
Development Index for the Period 1990-2020

فراس مظهر نايف/ طالب دكتوراه

Firas Mudeher Nayyef

Hussein Feras.amran@gmail.com

أ.د صميذة منير/المشرف

Triaa mounir Smida

mounirsmida2006@gmail.com

عامر محمد الحسين/ طالب دكتوراه

Amer Mohammed Al

aameralrikaby1984@gmail.com

سنية بنت الهادي تريعة / طالب دكتوراه

Sonia Bint Hedi

sonia.tr@hotmail.fr

كلية العلوم الاقتصادية والتصرف/ جامعة سوسة/ تونس

الكلمات الرئيسية، السياسة المالية، الانفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية، التنمية المستدامة، نصيب الفرد من
الناتج المحلي الاجمالي، أنموذج Augmented ARDL.

Keywords: fiscal policy, government spending, TX revenues, sustainable development
per capita gross domestic product, Augmented ARDL model.

المستخلص،

يهدف البحث إجراء اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المعزز
(Augmented Autoregressive Distributed Lag Model) لبيان إثار الانفاق الحكومي (GE)
والضرائب (TX) كمتغيرات مستقلة تمثل أدوات السياسة المالية في المتغير التابع ويتمثل بمتوسط
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (AGDP) باعتباره من أهم ركائز مؤشرات البعد الاقتصادي
للتنمية المستدامة في العراق للمدة من 1990 ولغاية 2020، ومن الهدف استندت فرضية البحث
على فرضين، الأول العدمي، ونص على عدم وجود أثر اقتصادي للمتغيرات المستقلة على التابع
والفرض الثاني البديل، ونص على وجود أثر اقتصادي بين المتغيرات قيد الدراسة. وبعد إجراء الاختبار
القياسي الكمي توصلت الدراسة إلى نتيجة الفرض الأول العدمي بصيغته $H_0: b = 0$ نتيجة عدم
معنوية اختبار الحدود (Overall F-Bounds Test) لجميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أذ
أظهرت قيمة (F-statistic/4.627663) المحسوبة أقل من القيم العليا الحرجة عند معنوية (5%)
وتم الفشل في رفض الفرض العدمي الصفري (Fail to Reject)، فنقرر بعدم وجود علاقة تكامل
مشترك بين المتغيرات X_t و Y_t (No Counteracting Relationship). وراجع إلى الاختلالات
الهيكلية التي مر بها الاقتصاد العراقي وهذا ما تم التوصل إليه من خلال تحليل السلاسل الزمنية
للمتغيرات الداخلة في الدراسة.

Abstract

The research aims to conduct a test of the augmented autoregressive model of
enhanced distributed lag model to show the impact of government spending
(GE) and TXes (TX) as derived variables that represent the fiscal policy tools

in the dependent variable Average per capita gross domestic product (AGDP) as one of the most important pillars of the indicators of the economic dimension of sustainable development in Iraq for the period from 1990 to 2020, and from the goal the research hypothesis was based on two hypotheses, the first is nihilistic, and stipulated that there is no economic impact of the independent variables on the dependent, the hypothesis The second is an alternative, and provided for an economic impact between the variables under study. After conducting the quantitative standard test, the study reached the result of the first nihilistic hypothesis in its form $H_0: b = 0$ as a result of the insignificance of the Overall F-Bounds Test for all independent variables and the dependent variable, as the calculated value of (F-statistic/4.627663) showed less than the critical upper values at (5%), so it was failed to reject the null hypothesis (Fail to Reject), so we decide that there is no common integration relationship between the X_t و Y_t variables, (No Cointegrating Relationship). It is due to the structural imbalances experienced by the Iraqi economy, and this was reached through the analysis of the time series of the variables included in the study.

المقدمة:

ظهرت في الآونة الأخيرة مصطلحات ومفاهيم كثيرة للتنمية منها التنمية البشرية والاقتصادية والفكرية وعدة مصطلحات أخرى، إلى أن مصطلح (التنمية المستدامة) أصبح أكثر شيوعاً كمسار وأسلوب جديد للتنمية، فالأجيال الحاضرة تستخدم البيئة والموارد الطبيعية كأنها المالك الوحيد لها وبناءً على ذلك صاغت الحكومات برامجها الاقتصادية بدرجة عالية من الانضباط المالي وعدم المبالغة بأبواب الصرف والهدر المالي، من أجل تفادي الخسائر التي قد يتعرض لها المجتمع مستقبلاً، فضلاً عن الإرباك الذي قد يعرقل عمل الأنشطة الاقتصادية والتي لها دور بارز في مسار التنمية المستدامة وهدفها الاسمي هو الحفاظ على حماية هذه الموارد الطبيعية وديمومتها في العطاء وعدم استنزافها أي الاستدامة، من أجل حماية حقوق الأجيال القادمة وحققها في الثروات الطبيعية وضمان رفاهية المواطن والعيش الكريم، وفي هذا الإطار تحقيق التوزيع العادل للدخول التي يتحصل عليها الافراد بواسطة التقسيم المنصف للنتائج المحلي الإجمالي، بغية تقليل الفارق الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد، ويتم من خلال إحدى أدوات السياسة المالية إلا وهو الانفاق الحكومي المدروس وبشكل فعال، والوعاء الضريبي المبني على رفق ميزانية الدولة، وإعادة توزيعه على شكل نفقات اجتماعية وخدمية صحية أو تعليمية، أو أعانات لدعم دخول الافراد، ومن هذا المنطلق طورت العديد من دول العالم سواء متقدمة أو نامية الدراسات والأبحاث، جاهدة في وضع الحلول وطرق المعالجة المناسبة لهذا الموضوع قيد البحث. وبناءً لما تقدم جاء هدف البحث لبيان أثر الانفاق الحكومي والضرائب كأدوات السياسة المالية في متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره من أهم ركائز مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة للمدة من 1990 ولغاية 2020، باستخدام أنموذج Augmented ARDL. والسياسة المالية هي واحدة من الآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق

مؤشرات التنمية المستدامة بشرط استعمالها بالشكل الجيد والمخطط لها، وبناءً لذلك تكمن مشكلة البحث في عدم استخدام السياسة المالية في العراق بشكل أمثل أسفر إلى تراجع تلك السياسة في تحقيق التنمية المستدامة. واستندت فرضية البحث على فرضين هما:

الفرض الأول: العدي $b=0$: H_0 : لا يوجد أثر اقتصادي وعلاقة تكامل مشترك للإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات السياسة المالية على متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأحد مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة للمدة من 1990 ولغاية 2020.

الفرض الثاني: البديل $b \neq 0$: H_1 : يوجد أثر اقتصادي وعلاقة تكامل مشترك للإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات السياسة المالية على متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأحد مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة للمدة من 1990 ولغاية 2020. بغية تحقيق الهدف واثبات أو دحض فرضيات الدراسة تم تقسيم البحث إلى قسمين الأول: المنهج الوصفي التحليلي والثاني: المنهج القياسي الاستنتاجي. ومن خلال منهجية البحث تم تقسيم الهيكلية إلى ستة محاور وكما يلي:

المحور الأول: مراجعة الدراسات السابقة.

المحور الثاني: المفهوم والأطر الأساسية للسياسة المالية.

المحور الثالث: مفاهيم ومقاربات فكرية للتنمية المستدامة.

المحور الرابع: علاقة السياسة المالية بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

المحور الخامس: تحليل بيانات السياسة المالية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة 1990 – 2020.

المحور السادس: التحليل القياسي للعلاقة التكاملية بين السياسة المالية والبعد الاقتصادي لمؤشر التنمية للمدة 1990 – 2020.

المحور الأول: مراجعة الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة: هنالك مجموعة كبيرة تناولت أدوات السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة على المستوى المحلي والعالمي ومنها حديثة وقديمة، لذلك ركز الباحث على الدراسات المحلية التي تناولت الموضوع، لكونها تهتم بالمؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة وأدوات السياسة المالية في العراق، لذلك تم اختيار ثلاث دراسات سابقة كل دراسة تحمل متغير يقابل متغير في الدراسة الحالية قيد البحث، لتوضيح الدراسات السابقة التي تناولت ادبيات الموضوع من عدة أوجه، والطرق القياسية المختارة، بالإضافة إلى الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والسابقة وانتقاد أوجه القصور بينهما. A دراسة (خضير و يونس 2018)، حاولت الدراسة معرفة نطاق فاعلية سياسة الإنفاق العام في إحداث تأثير على التنمية المستدامة، فضلاً عن بيان أثر الإنفاق العام كمتغير مستقل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (2000-2016) كمتغير تابع وهو يعبر عن المؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة، وتم استخدام معادلات (Approach Diz) لتحويل البيانات إلى ربع سنوية نتيجةً لقصرها، وباستعمال منهجية التكامل المشترك ARDL، أكدت النتائج القياسية المستخرجة على فاعلية الإنفاق العام على التأثير في التنمية المستدامة عبر مؤشرها الاقتصادي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وجاء مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية، لأنها معنوية وموجبة وتعكس العلاقة الطردية بين المتغيرات، كما أظهرت نتائج اختبار السببية لكرانجر

معنوية تأثير الإنفاق العام في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعنى علاقة أحادية من اتجاه واحد ولا يوجد تأثير متبادل B. دراسة (ابراهيم ، حمادي و عبد الكريم 2019)، تهدف هذه الدراسة إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الحوكمة الضريبية بواسطة الرقابة الضريبية المباشرة وغير المباشرة كإحدى آليات تحقيق التنمية المستدامة باعتبار الضريبة هي جزء من السياسة المالية وأداة لتنمية المجتمع ويكون ذلك غالباً لدى الحكومات الناجحة من خلال تطبيق ما يسمى بالحوكمة الضريبية عن طريق مجموعة من الأدوات والآليات الاقتصادية التي تتجسد في فرض الضريبة وجبايتها، واعتمد الباحث لاستخراج النتائج في الجانب العلمي على تصميم استبانة وتم توزيعها على عينة من المحاسبين (المخمنين) والمدققين الداخليين، وتم تحليل النتائج المجمعة للأساليب الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) بواسطة أهم أدوات التحليل الإحصائي بما يلائم فرضية البحث وهي (مقياس ليكرت الخماسي) و (مقياس الفاكرون باخ) واستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لاختبار الفرضيات عبر مقاييس البحث المتغير المستقل الحوكمة الضريبية والمتغير التابع التنمية المستدامة. وأظهرت نتائج التحليل بوجود علاقة ارتباط موجبة بين الحوكمة الضريبية والتنمية المستدامة بمعامل ارتباط بلغ (70.1%)، بمعنى هنالك دوراً للحوكمة الضريبية من خلال زيادة الإيرادات الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة C. دراسة (الفرجاني و حمد 2021)، ركزت هذه الدراسة على هدف تحليل اتجاهات كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودليل التنمية البشرية في العراق من عام 2004 ولغاية 2019، من خلال قياس أثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره متغيراً مستقلاً على دليل التنمية البشرية المؤلف من ثلاث مكونات رئيسية متمثلة في (الصحة والتعليم والدخل) بافتراضها متغيرات تابعة، باستخدام أنموذج VAR من خلال استعمال اختبار جوهانسون واختبار السببية لكرانجر وظهرت نتائج التحليل النظري وجود علاقة طردية تربط بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودليل التنمية البشرية في العراق خلال مدة البحث، كما أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة تكامل المشترك توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات إلى جانب أكد تحليل VAR وجود علاقة طردية ومعنوية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودليل التنمية البشرية، أي أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة دليل التنمية البشرية بنسبة (2.771%)، وكذلك توجد علاقة سببية باتجاهين بينهما.

ثانياً، الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تبين من خلال دراسة (A) تم استخدام متغير مستقل واحد إلا وهو الإنفاق العام بينما في البحث قيد الدراسة تم استخدام متغيرين مستقلين اثنين هما الإنفاق العام والضرائب، كما أن طول السلسلة الزمنية التي تمتد على فترة 30 عاماً مما تنسجم مع الأنموذج المستخدم، كذلك يوجد عدة ملاحظات على الدراسة (A) منها: تم تحويل المدة السنوية إلى ربع سنوي مما اعطاء نتائج غير دقيقة، حيث عانى النموذج من عدم ثبات التباين عند اجراء اختبار (ARCH: Test Heteroskedasticity) وكذلك يوجد مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي لثبوت معنويتها، ويجب استخدام أنموذج للتحليل القياسي يستند على البيانات السنوية لفترات القصيرة، أو أخذ فترة أكبر للبيانات السنوية لتعطي نتائج أفضل للأجل الطويل. من خلال دراسة النقطة (B) اتضح عدم ادراج بيانات السلاسل الزمنية للإيرادات الضريبية لبيان أثر الحوكمة الضريبية ودورها الفاعل على التنمية المستدامة المطبق على هيئة الضرائب في ديالى وكذلك عدم

استعمال أدوات القياس النمذجة الخطية الديناميكية لبيان العلاقة طويلة وقصيرة الآجل والاكتفاء فقط بالتحليل الوصفي، والاستبانة تعطي استنتاجات غير دقيقة في بيان الأثر واعتمادها على الآراء فقط الشخصية، وكذلك عدم استخدام أحد مؤشرات البعد الاقتصادي المعبر عن التنمية المستدامة لبيان دور الضرائب كأدوات مالية تستخدمها الحكومة للتأثير في المجتمع عينة الدراسة. كما اتضح من دراسة (C) استعمال انموذج VAR في التحليل القياسي لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في التحليل في نفس درجة التكامل، وكذلك ادخال متغير تابع وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبين مقدار الدخل للأفراد، باعتباره أحد مكونات دليل التنمية البشرية، وادخاله مرة أخرى كمتغير مستقل رئيسي. يمثل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدم تحديد نوع العلاقة هل منطقية أو غير ذلك، كما هي علاقة عادية أو متدهورة.

المحور الثاني: المفهوم والأطر الأساسية للسياسة المالية

أولاً: مفهوم السياسة المالية: تعد السياسة المالية من الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. إذ تتضمن السياسة المالية العديد من الجوانب، بما في ذلك الإيرادات والإنفاق، والديون والعجز المالي. فيما يتعلق بالإيرادات، فإن الحكومات تستخدم الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى لجمع الأموال التي تحتاجها لتمويل الإنفاق الحكومي. وتشمل ضرائب الدخل والمبيعات والأملاك والإرث وغيرها، وتختلف من بلد إلى آخر. باعتبار الإيرادات الضريبية هي جزء أساسي من السياسة المالية، بشكل يدعم ويعزز الموازنة العامة لرفد واستمرارية النفقات والقروض، وإحدى أهدافها تنمية الاقتصاد واستقراره، ومن المهم أن تكون الحكومات على دراية بتأثير الضرائب على الاقتصاد والمواطنين. (عبد اللطيف و خماس 2017، 321) وبشأن الإنفاق، فإن الحكومات تنفق الأموال التي جمعتها من الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى على مختلف الأغراض، بما في ذلك الصحة والتعليم والدفاع والبنية التحتية، هدفها الأسمى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها. وتستخدم الحكومات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع النمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. ويمكن للحكومات تطبيق سياسة مالية توفر الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية الكبرى أو للتنمية المحلية أو للحد من البطالة أو لتحسين المستوى الاجتماعي. بقصد خفض معدلات البطالة وإعادة توزيع الدخل القومي بأكبر قدر ممكن من الإنصاف بين أفراد المجتمع، وصولاً للرفاهية الاقتصادية ويعتبر هذا هدفاً اجتماعياً

(Abdulhussain , Abd and Mousa 2022, 9), (Clements, et al. 2015, 3) وكما جاء مفهوم السياسة المالية في إطار السياسات والإجراءات المدروسة التي تعتمدها الحكومة في نمط إنفاق الاموال العامة، بمعنى مجموعة من الأهداف والتوجهات والنشاطات الوسائل والتدابير التي تتبناها الحكومة استناداً الى حالة النشاط الاقتصادي، مستخدمة كافة الوسائل المالية بغية التأثير في الاقتصاد القومي والناتج المحلي الجمالي أي متغيرات الاقتصاد الكلي، بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي ومواجهة كافة الظروف الطارئة وتحقيق الاستقرار العام، ويتضح من هذا التعريف تركيزه على النمو الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي واستقرارها كهدف وحيد للسياسة المالية (كنعان 2009، 307). ويمكن تعريف السياسة المالية بطرق مختلفة وباستخدام مصطلحات مختلفة حسب الجهة التي تقدم التعريف والسياق الذي يتم الحديث فيه عن السياسة المالية. ولكن عادةً ما تشير تعاريف السياسة المالية إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لإدارة الموارد المالية والاقتصادية

للبلاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة، من خلال استخدام الأدوات المالية المتاحة، مثل الإنفاق الحكومي، والضرائب.

ثانياً، أهداف السياسة المالية: تهدف الحكومة من خلال السياسة المالية بناء نشاط اقتصادي مستقر بواسطة عدة نقاط منها:

1- تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية: ركن من أركان النمو الاقتصادي هو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويقاس من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، والتنمية جزء أو عنصر اساسي للنمو إلا أنه وحده لا يكفي لضمان تحقيقها إذ يعبر عنه بالزيادة الاجمالية في إنتاج السلع والخدمات بمعدلات أسرع من السكان، بينما تذهب التنمية إلى أبعد من ذلك بالتركيز ليس فقط على حجمه بل التغيرات في هيكله، وباستخدام زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب كأدوات السياسة المالية كآلية اقتصادية يفضي إلى زيادة الاستثمار وزيادة الدخل بواسطة مضاعف الانفاق الحكومي، بدوره يحفز الطلب الكلي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد منه، وفي هذا الأطار تحشد السياسة المالية مواردها المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، والقيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي وصولاً للتنمية الاقتصادية (م. عبد 2019، 147).

2- التوظيف الكامل: للسياسة المالية دور فعال في تحديد مستوى التوظيف ومقاييس الاجور والاسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لقي هذا الهدف اهتماماً متزايداً بعد ازمة الكساد العالمي الكبير سنة 1929-1932، في سبيل رفع الطلب الكلي الفعال الذي نادى به (Keynes)، إذ للسياسة المالية الدور الكبير في معالجة تلك المشكلة، من خلال أوجه العلاقة الطردية بين مستوى التوظيف ومستوى الطلب الكلي، اي كلما ارتفع مستوى الطلب الكلي نمت الايرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الانتاج، مؤدياً إلى الزيادة في الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى التشغيل لليد العاملة والموارد الأخرى، عن طريق المساهمة في زيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب الذي يرفع حجم الاستثمار ومن ثم زيادة العمالة والقدرة على تحقيق التشغيل الكامل للموارد المتاحة (السيد علي و العيسى 2004، 354-356).

3- الاستقرار الاقتصادي: لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب عدم وجود تأرجح كبيرة في النشاط الاقتصادي عموماً، وفي المستوى العام للأسعار خصوصاً والحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية. (ماجد و جراح 2016، 105)، ولتحقيق هذا الهدف يجب المحافظة على حدود منخفضة من البطالة والتضخم، ويرتبط دور السياسة المالية بكونها اداة للتثبيت الاقتصادي ويتعلق بطبيعة الدور المالي التعويضي، بواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة ان تحقق هدف الاستقرار الاقتصادي في غضون الدور المالي التعويضي- والتحكم بالتقلبات الغير متوقعة للقطاعات العام والخاص. (دعيبس 2012، 26)، من خلال سياستها الأولى التوسعية بزيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما معاً للسيطرة على حالات الكساد عند توقف الجهاز الإنتاجي مؤدياً بانخفاض الطلب على الاستهلاك والاستثمار، ويتم رفعهما عن زيادة الطلب الفعال عبر زيادة الانفاق الحكومي وبالتالي زيادة الانتاج حتى يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل، وفي حالة خفض الضرائب على الدخل سيزداد الأخير وينتج عنه فائض تحت التصريف مؤدياً إلى زيادة الانفاق

الاستهلاكي والطلب الكلي. (محمد و حسين 2016، 141،144)، والثانية، إذ يحدث العكس في حالة السياسة المالية الانكماشية بهدف السيطرة على التضخم وارتفاع الأسعار عن طريق ضبط الانفاق الكلي للسيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار، بقيام الحكومة اما بتخفيض مستوى الانفاق الحكومي الذي يقضي بتخفيض معدلات الاستهلاك ليحد من ارتفاع الأسعار، او برفع الضرائب لينعكس على انخفاض معدل الدخل القابل للتصرف بدوره يحجم القدرة الشرائية وانخفاض مستوى الطلب الكلي، وبالإمكان استخدام كلا الحالتين (عباس 2022، 48،57).

4. إعادة توزيع الدخل: بصياغة اهداف السياسة المالية يعتبر توزيع الدخل من الأهداف السامية للسياسة المالية أو يفوقها جميعاً، حيث يعمل على تحجيم التفاوت بين الافراد في توزيع الدخل والثروات انطلاقاً من العلاقة العكسية بين التفاوت في توزيع الدخل ومستوى الرفاهية للأفراد، لذلك أخذت البحوث والدراسات للحد أو تقليص هذه الظاهرة أو الحد منها عبر تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال خلق تغيرات في انواع ونسب الانفاق الذي تستنفع منه طبقات الدخل المحدودة (عبد و عبد 2021، 149).

ثالثاً، أدوات السياسة المالية: أعطى الفكر الاقتصادي الحديث أهمية كبيرة إلى دور الحكومة تجاه النشاط الاقتصادي، بواسطة أدوات السياسة المالية باعتبارها أحد أهم أذرع السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية بواسطة أهم الفقرتين هما:

1. النفقات العامة: تشير إلى إجمالي النفقات التي تقوم بها الحكومة في إطار ميزانيتها العامة لتأمين البرامج والأنشطة الحكومية. وتشمل النفقات العامة على النفقات التشغيلية والاستثمارية والتنمية. وتختلف النفقات العامة من حكومة إلى أخرى وفقاً لاحتياجات كل دولة وأولوياتها. وتعتبر ميزانية الحكومة والنفقات العامة جزءاً هاماً من السياسة المالية والاقتصادية للدولة، حيث تعكس أولويات واحتياجات الحكومة وتؤثر في حجم وتوجيهات الإنفاق الحكومي. إذ تطور دور الحكومة من الحراسة إلى الحكومة المتدخلة ومن ثم إلى المنتجة.

2. الإيرادات: إلى إجمالي الدخل الذي تحصل الحكومة عليه بصفتها السيادية من مصادر مختلفة خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم لتمويل النفقات وتأمين الخدمات والبرامج والأنشطة الحكومية. وتتعدد مصادر الإيرادات العامة حسب الدولة والنظام الضريبي والاقتصاد والسياسة المالية. وتشمل مصادر الإيرادات العامة بالعادة، الضرائب والرسوم بكافة أنواعها، العوائد والأرباح، وتشمل العوائد والأرباح من الاستثمارات الحكومية، متمثلةً بالفوائد على الودائع والسندات، وأرباح المؤسسات الحكومية وشركات الدولة. وتشمل كذلك التمويل الخارجي والاقتراض الحكومي بشقيه الداخلي والخارجي (حسون و عبد الهادي 2021، 69-70).

المحور الثالث، التنمية المستدامة

أولاً، مفاهيم ومقاربات فكرية للتنمية المستدامة: على الرغم من كلمة التنمية المستدامة تعتبر شعار عالمي مشترك إلا أنه لا يوجد توافق على مفهوم أو تعريف واحد لهذا المصطلح، إذ يعد من أوائل المنظرين الاقتصاديين لمفهوم التنمية المستدامة هما كل من هارتويك وسولو (Solow 1974 & Hartwick 1977)، وعرفت في ما بعد بقاعدة سولو – هارتويك، وفكرة هذه القاعدة هو لتأمين نمط مستدام للتنمية، لذا يجب ان يستثمر ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد لذلك

البلد في اشكال اخرى لرأس المال، أي ان قيمة الاستثمار عند اي نقطة من الزمن ينبغي ان تساوي قيمة الربح المحصل عليه من استخراج الموارد الطبيعية، وتعتبر هذه القاعدة وصفة لهذه البلدان (سيد محمد و عبد الرحيم 2013, 15). وتعتبر هذه القاعد نواة ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى حيز الوجود، ولاقت اهتماماً فكرياً وعلمياً في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وتطور إطارها النظري خلال هذه المدة ولغاية عام 1992 من خلال سلسلة من المؤتمرات والمبادرات الدولية. كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم في عام 1972، أول تجمع دولي كبير لمناقشة الاستدامة على المستوى العالمي. (جابر، منتوب و عزيز 2021، 177)، وقد تم تفصيل التوصيات الصادرة عن ستوكهولم بمزيد من التفصيل في الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة لعام 1980، وهي تعاون بين الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة بهدف تحديد قضايا الحفاظ ذات الأولوية. وفي عام 1983 عقدت الأمم المتحدة (WCED) برئاسة رئيسة الوزراء النرويجية (غرور هارلم برونتلاند)، وقد أنشأت اللجنة التي تتألف من ممثلين عن البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية بهدف معالجة القلق المتزايد إزاء التدهور المتسارع في البيئة البشرية والموارد الطبيعية، وتحديد عواقب ذلك التدهور على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعد أربع سنوات أنتجت المجموعة المنشور التاريخي عام 1987 "مستقبلنا المشترك" (أو تقرير برونتلاند) ويشار لها ايضاً باسم لجنة برونتلاند ايماناً بمؤيدتها التي قدمت تشخيصاً صارخاً لحالة البيئة، وروج التقرير للتعريف أو المفهوم الأكثر استخداماً للتنمية المستدامة الذي اعدته اللجنة الدولية للتنمية والبيئة، "التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". وشدد هذ التعريف على التساوي بين الأجيال في مجال تحقيق الحاجات الرئيسية

(Drexhage and Murphy 2010, 7-8) وتأسيساً لذلك، وفر تقرير برونتلاند الزخم لقمة أو مؤتمر ريو التاريخي في عام 1992 الذي عقد في مدينة ري ودي جانيرو في دولة البرازيل وأرسى الأسس لإضفاء الطابع المؤسسي-العالمي على التنمية المستدامة. ويتضمن إعلان ريو 27 مبدأ من مبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبدأ 7 بشأن "المسؤوليات المشتركة، الذي نص جزء منه جدول أعمال القرن 21 ضمن أطار 40 فصلاً مستقلاً، تحدد من خلاله الإجراءات المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها، ودور المجموعات الرئيسية، ووسائل التنفيذ. وفي جدول أعمال القرن 21 شددت البلدان المتقدمة على هدف الأمم المتحدة المتمثل في المساهمة بنسبة 7% من ناتجها القومي الإجمالي السنوي في المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير فرص لنقل التكنولوجيات السلمية بيئياً، ولا سيما إلى البلدان النامية. (احمد 2007 295) ومنذ ذلك الحين، عُقد عدد من المؤتمرات الدولية الهامة المعنية بالتنمية المستدامة - بما في ذلك مؤتمر قمة الأرض لعام 1997+5 في مدينة نيويورك، ومن بعده عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بتاريخ 4 سبتمبر عام 2002 في قمة جوهانسبورج بجنوب افريقيا، كانت تلك الاجتماعات في المقام الأول تدور حول استعراض للتقدم المحرز وما توصل إليه من نتائج إيجابية وأستنتج من تلك القمة على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتفعيل وسائل التنفيذ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21، ولا سيما في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وبناء القدرات والتأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عمل لدعم التنمية

المستدامة في العالم ككل، وليس فقط على القضايا البيئية وإنما شمل أيضاً قضايا اجتماعية واقتصادية، وكان هذا التحول مدفوعاً بمتطلبات البلدان النامية وتأثرها بالأهداف التنموية للألفية والحث على التكامل بين ركائز التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) مع مراعاة التخفيف من وطأة الفقر وتغير انماط الانتاج والاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية من النضوب (Drexhage and Murphy 2010, 7-8) (United Nations 2002) وفي هذا الأطار سلط مؤتمر قمة ريو في جدول اعمال القرن 21 الضوء على النطاق المؤسسي- للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر كونهما الرافد الاساسي لمسيرة التنمية المستدامة. (ESCWA 2011, 6,17) كما شددت لجنة حقوق الانسان للمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الانسان في 25- ابريل - عام 2003 على العلاقة الموجودة بين حقوق الانسان والبيئة والتنمية المستدامة (احمد 2007، 295). كما عرفها David Thorpe في الجزء السابع من كتاب (التطورات التعليمية). "على أنها تلبية احتياجات الحاضر مع تمكين أولئك الذين يتبعوننا في المستقبل من تلبية احتياجاتهم الخاصة" بمعنى ادارة وحماية أساس الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي- بنمط يضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية وهنا تستند تقليدياً إلى التقارب بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، كما ويمكن النظر في التنمية الاقتصادية من حيث الوظائف والدخل، والعدالة الاجتماعية، بمعنى تساوي الناس الذين يعيشون معاً، والحماية البيئية (أو الطبيعية)، تعني حماية جميع الكائنات الحية والموارد وأنظمة دعم الحياة (Lock, Redmond and Danaher 2015, 111). ولا يمكن أعداد أو تطبيق وتأمين استراتيجية لتنمية مستدامة دون دمج الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية معاً وتم تفسيرها كما يلي (Harris and Roach 2018, 249):

a. اقتصادياً، نظاماً مستداماً اقتصادياً ويكون قادراً على انتاج السلع والخدمات على اساس مستمر للحفاظ على مستويات يمكن التحكم بها من قبل الحكومة، واجتناب الاختلالات القطاعية المتطرفة التي تضر بالإنتاج الزراعي او الصناعي.

b. بيئياً، يجب الحفاظ على نظام مستدام بيئياً من خلال إدامة قاعدة الموارد المستقرة، وعدم الإسراف في استغلال الموارد المتجددة واستنفاذ الموارد غير المتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي واستقرار الغلاف الجوي وإيقاف المواد الملوثة له.

c. اجتماعياً، نظام مستدام اجتماعياً يحقق العدالة في التوزيع، وتوفير الإمكانيات الكافية من الخدمات الاجتماعية لتشمل الصحة والتعليم، والعدالة بين الجنسين، والحرية الإعلامية، والمساءلة السياسية وحق المشاركة.

d. تكنولوجياً، استخدام التكنولوجيا النظيفة، ويقصد هنا التحول إلى التكنولوجيا النظيفة ذات كفاءة عالية، والحد من استهلاك الطاقة المسببة في تلوث البيئة وغيرها من الموارد الطبيعية الى أدنى حد وينبغي أن يتجلى هذا الهدف في عمليات أو منظومات تكنولوجية تنتج عنها نفايات أو ملوثات أقل مع إعادة تدوير هذه النفايات داخلياً وتساند النظام الطبيعي في عمله.

ثانياً، ابعاد التنمية المستدامة: التنمية المستدامة ذات أربعة ابعاد مترابطة ومتلازمة، وتطورت إلى أبعاد أخرى مع مرور الزمن مع تطور حاجات المجتمع وأثره على الموارد الطبيعية من جهة، وتقدم البعد التكنولوجي والفكري والمستلزمات الآنية الملحة لمواجهة هذا التطور من جهة أخرى، وترتسم

بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي. (الملا ذنون و حسين 2021 527)، وسيتم التركيز على البعد الاقتصادي تماشياً أدبيات الدراسة:

البعد الاقتصادي: ويقصد به البعد المستدام للاقتصاد بما يسمح بإنتاج السلع لإشباع الإنسانية بشكل دائم وتحقيق الرفاهية لها دون أن يفضي ذلك الأضرار بالبيئة الطبيعية، ولا تقتصر الاستدامة الاقتصادية على هذا الجانب، بل الحفاظ على البيئة الاجتماعية للفرد وكرامته في العيش الرغيد والعدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية من خلال التوزيع العادل للدخل، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة دون نفاذ تلك المصادر الطبيعية والمادية بمرور الزمن عن طريق السيطرة على الاستهلاك والإنتاج بكفاءة (سلمان و جلاب 2022، 161-162)، ويأخذ البعد الاقتصادي عدة قنوات منها:

❖ الحد من التفاوت في توزيع الدخل، لتوزيع الدخل والثروة في المجتمع تأثيراً جوهرياً على النمو الاقتصادي في حد ذاته، ويجب الحد من التفاوت المتنامي في الدخل للأفراد في المجتمع.

❖ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، الفرد في الدول الصناعية المتقدمة يستهلك من النفط والغاز والفحم اضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية.

❖ أيقاف تبيد الموارد، اجراء خفض متواصل في مستويات الاستهلاك للطاقة المهدورة والموارد الطبيعية، عن طريق تحسين مستوى الكفاءة وخلق تغير جذري في اسلوب الحياة.

❖ المساواة في توزيع الموارد، أضحى عبء الفقر وتحسين مستوى المعيشة مسؤولية كل من الدول الفقيرة والغنية على حد سواء، وتتجلى هذه المسؤولية في جعل فرصة الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين أفراد المجتمع أقرب الى المساواة، تعتبر الفرص غير المتساوية في الحصول على الخدمات الاجتماعية وعلى الموارد الطبيعية الاخرى يمثل عائق لتحقيق التنمية.

❖ تقليص الانفاق العسكري، وتحويل الاموال من الانفاق على الاغراض العسكرية الى الانفاق على احتياجات التنمية (ا. محمد 2012، 425).

المحور الرابع، علاقة السياسة المالية بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

لأدوات السياسة المالية دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، ويتضح هذا الدور من خلال التأثير على البعد الاقتصادي متضمناً جميع مؤشراتها، أو أحدها، وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متمثلاً بإعادة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسية منها الإنفاق الحكومي والضرائب، وكما سيتم توضيحه:

أولاً: آثار الانفاق الحكومي لإعادة توزيع الدخل، أحد أدوات السياسة المالية المستخدمة من قبل الحكومات وخياراتها الفاعلة هو الانفاق الحكومي من أجل انجاز وظائف معينة وإحراز أهداف وغايات اقتصادية واجتماعية محددة، يعتبر تخفيض معدلات الفقر من أبرزها، إذ يمارس الانفاق الحكومي أثره في معدلات الفقر بواسطة مفعوله المباشر على النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه في الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة في نصيب دخل الفرد الحقيقي مؤثراً على التفاوت في توزيع الدخل القومي، من خلال إمكانيته في إحداث النمو المرغوب في الناتج المحلي الإجمالي، بانعكاس تأثيره على محدداته الأساسية بواسطة نوعين من العوامل: الأولى، عوامل مادية تشكل المقدرة الإنتاجية للبلد، والثانية، عوامل اقتصادية تتناول الطلب الكلي الفعال (العراقي 2013، 176)، بواسطة استخدام الانفاق الحكومي لزيادة استهلاك سلع وخدمات محددة، مثل الانفاق على الصحة والتعليم والاسكان وباقي الخدمات الاجتماعية، الرامية الى زيادة استهلاك مثل هذه السلع بمعدلات أكبر من المستويات التي تحددها قوى العرض والطلب في السوق، وتشير إلى ما

يتعارف عليه بسياسات اشباع الحاجات الأساسية بواسطة الطبيعة التوزيعية لتلك النفقات، وتعتبر إحدى أهم أسباب نجاح سياسة الانفاق العام، التي تستهدف إعادة توزيع الدخل وتخفيف الحالات المتطرفة من الفقر لصالح الفئات المعوزة وقدرتها على الحد من المخاطر والصدمات وتقلبات الدخل، وينبغي الاقرار بأن الأنفاق الاجتماعي هو المؤثر الأكبر في إعادة توزيع الدخل من بين مكونات الأنفاق الحكومي، إذ يعد الأنفاق على التعليم والصحة هو الأساس في السياسات الاجتماعية الهادفة لإيجاد مجتمعات أكثر عدالة في توزيع الدخل، باعتبار الوقت هو رأس المال الأساس الذي يملكه ذوي الدخل المنخفضة، فأن حُسن استغلال هذا الوقت عن طريق التعليم والتدريب يعد المفتاح الأساس للخروج من دائرة الدخل المنخفض أو المتفاوت بين الطبقات، والتعليم هو الأداة الرئيسية والوسيلة المعتمدة لتطوير رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته وتحسين مستوى المعيشة، وان عملية إعادة توزيعه تأخذ اتجاهات مختلفة (الفارس 1997، 166-167).

ثانياً: إثر السياسة الضريبية على التفاوت في توزيع الدخل، أن القدرة على استخدام نظام ضريبي فعال في تخفيض حدة عدم المساواة في إعادة توزيع الدخل يعتمد بالأساس على المقدرة في تنفيذ وتفصيل ذلك النظام (العراقي 2013، 179)، وتسطيع الضرائب ممارسة دوراً فاعلاً ومهماً في إعادة توزيع الدخل القومي لصائح الطبقات الفقيرة من المجتمع من خلال فرض نوعين الضرائب هما:

الضرائب التنازلية: هي نوع من الضرائب تُفرض على الأشخاص أو الشركات بناءً على دخلهم أو ثروتهم، وتكون نسبة الضريبة على الدخل أو الثروة تزداد كلما زاد هذا الدخل أو الثروة. وبالتالي تكون النسبة المفروضة من الضرائب أعلى على الأشخاص ذوي الدخل العالي والثروات الكبيرة وأدنى على الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة والثروات الصغيرة. تأثير الضرائب التنازلية على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع يعتمد على تنفيذها واستخدامها. قد تساهم الضرائب التنازلية في تحسين التوزيع العادل للدخل عندما تُفرض بشكل فعال وتُستخدم عائداتها في تمويل الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان الاجتماعي، والتي تستفيد منها الفئات ذوي الدخل المنخفضة والطبقات الاجتماعية الأكثر احتياجاً. الضرائب التصاعدية هي نوع آخر من الضرائب تُفرض على الأشخاص أو الشركات بناءً على دخلهم أو ثروتهم، وتكون نسبة الضريبة على الدخل أو الثروة تتصاعد كلما زاد هذا الدخل أو الثروة، وتأخذ بنظر الاعتبار المقدرة التكلفة للممول بمعنى تراعي الظروف الشخصية للمكلف (الأفراد). إذ يتطلب مبدأ العدالة أن تفرض الضرائب على أساس القدرة على الدفع، والتي تقاس بالدخل والاستهلاك والاستثمار، أي أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع أكثر استطاعة على دفع الضريبة، وكذلك يمثل الاستهلاك مقياساً للقدرة على الدفع أكثر من مقياس الدخل، وبناءً على هذا المبدأ تفرض الضرائب على ما يأخذه الأفراد من المجتمع (الاستهلاك) وليس على ما يمنحه الأفراد للمجتمع (الدخل) أو العكس، وليس على ما يتم إعطاؤه للأفراد من قبل المجتمع (مشكور و الحلو 2016، 38,79). وكذلك يمكن استخدام الثراء النسبي كمعيار للقدرة على دفع الضرائب، حيث ان للأثرياء استطاعة على دفع الضرائب أكبر من مقدرة الأفراد ذوي الدخل المحدودة ومن ثم تقوم الدولة بصوره أو بأخرى بنقل هذا الجزء من الاموال الى الطبقات الفقيرة أما على هيئة خدمات عينية مجانية أو على صيغة أعانات اجتماعية بشكلها النقدي أو خدمات تباع للفقراء بأقل من كلفها وتمولها الدولة (عبد الفتاح، عبد زيد و البكل 2022، 151). وتوجه الضرائب التصاعدية نحو الأشخاص ذوي الدخل المرتفعة والثروات الكبيرة، حيث تكون نسبة الضريبة أعلى

عند زيادة الدخل أو الثروة، مما يزيد العبء على دخولهم الإجمالي، يمكن أن تسهم في تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل، وتُعتبر أكثر عدالة اجتماعية، حيث تستخدم هذه الإيرادات لتحسين خدمات الدولة وتعزيز الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. بعكس الضرائب التنافسية، إذ يتم توجيهها بشكل أكبر نحو الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة والثروات الصغيرة. ولها تأثير أقل على دخولهم الإجمالي، يمكن أن تسهم في تقديم تسهيلات ضريبية للأشخاص ذوي الدخل المنخفضة، مما يعزز قدرتهم على تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية وتعزيز التكافؤ الاجتماعي. ويُعتبر النظام التنافسي أقل عدالة اجتماعية، حيث يُفرض نسب أقل على أولئك الذين لديهم دخول منخفض، مؤثراً على ميزانية الحكومة عندما تكون نسب الضرائب منخفضة، وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني والخدمات العامة والبرامج الاجتماعية. الضرائب التصاعدية قد تُعتبر أكثر إنصافاً اجتماعياً حيث تُفرض نسب أعلى على الأفراد والشركات الكبرى ذوي الدخل المرتفعة، وبالتالي تسهم في تحسين تكافؤ الفرص والمساهمة في تقليل الفجوة الداخلية بين الأفراد في المجتمع، توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، مما يمكن أن يسهم في تقليل تراكم الثروة لدى الأثرياء وتوجيه جزء منها إلى الفئات ذوي الدخل المنخفضة. فهي تعمل على تحقيق توازن أكثر بين الدخل المرتفعة والمنخفضة وتسهم في تقديم دعم لذوي الدخل المحدود وتخفيف الحمل الضريبي عنهم. بينما قد تكون الضرائب التنافسية أقل تأثيراً على توزيع الثروة، حيث تُفرض نسب منخفضة على الدخل المنخفضة والمتوسطة دون تطبيق أجور أعلى على الدخل المرتفع (Sadiq, et al. 2020, 547-548) في النهاية اختيار النوع المناسب من الضرائب (تصاعدي أم تنافسي) يعتمد على السياق الاقتصادي والاجتماعي للحكومة واحتياجات المجتمع. الضرائب التصاعدية قد تكون مناسبة في حال كانت الحكومة تهدف إلى تحقيق توزيع دخل أكثر عدالة وتخفيف الفقر وتعزيز التكافؤ الاجتماعي. بينما قد تكون الضرائب التنافسية مناسبة في حال كانت الحكومة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات وخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. أو توجيه جهود الحكومات في اعتماد نهج متوسط يجمع بين الجوانب الإيجابية لكليهما. في تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية وتشجيع النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات. ويمكن القول ان التطور والنمو في الانفاق العام ليس عائق أمام تطور التنمية والنمو الاقتصادي، بل هو جزء لا يتجزأ منه في كافة البلدان على حدٍ سواء ويمكن أدراج بعض التوضيحات لتفسير الارتباط بين الانفاق العام بالضرائب وتوزيع الدخل:

(a) يشكل الانفاق العام السبيل الأكثر فعالية لتأمين العديد من الخدمات، حيث يمثل دوراً أساسياً على مستوى الاستثمار في البنى التحتية وخصوصاً الصحية والتعليمية، حيث أثبتت الدراسات التي أجريت في الميدان الاقتصادي مؤخراً، والتي تناولت برامج إعادة التوزيع من خلال الانفاق على الصحة والتعليم، وهذا الانفاق يساهم في تحسين نوعية القوى العاملة وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي وينعكس على نمو إجمالي الناتج المحلي، من منطلق مدروس أن القوى العاملة التي تتمتع بثقافة واسعة وبصحة جيدة أكثر إنتاجية (Thomas, et al. 2010, 15-16).

(b) أن أثر الانفاق العام في إعادة توزيع الدخل لا تحدد فقط في طبيعة ونوع النفقات العامة، وإنما تتوقف على مصدر تمويلها أيضاً، فمضى الدولة في إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفضة تتجلى أساساً في عملية نقل جزء من دخل الأغنياء إلى دخل الفقراء، بواسطة نشاط الهيئات المختلفة في الدولة، ويتم ذلك عن طريق فرض ضرائب مباشرة خاصة التصاعدية منها، إذ

تشكل حصة الطبقات الغنية في حصيلتها تكون أكبر من حصة الطبقات الفقيرة، أما إذا تم تمويل نفقات الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة فإن الطبقات الفقيرة سوف تتحمل معظمها، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل وليس إلى تخفيضه .

c) لا يقتصر سعي الدول إعادة توزيع الدخل على أهمية تحقيق العدالة والتضامن الاجتماعي، بل هنالك آثاراً أخرى، منها عند توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود ستؤدي إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات الاستهلاكية بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقة من منطلق (أن الأكثر فقراً ينفق حصة أكبر من مدخوله) تؤدي هذه الدورة الاقتصادية إلى تحفيز المشاريع إلى التوسع في الإنتاج والاستخدام ومن ثم زيادة الناتج القومي الإجمالي. أو حدوث العكس من ناحية الادخار حيث ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك سيؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للادخار مما يترتب على ذلك انخفاض مستويات الاستثمار (مشكور و الحلو 2016، 47).

المحور الخامس: تحليل بيانات السياسة المالية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة 1990 - 2020

جابهت السياسة المالية المطبقة في العراق بواسطة أدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة تعقيدات وإشكالات كثيرة وخيارات متعددة هدت الاستقرار الاقتصادي، وكان لقرارات المقاطعة الاقتصادية دوراً في تعميق وغرس مظاهر الاختلال في بنية الإنفاق العام، التي أزداد تشوها خلال النصف الأخير من عقد التسعينات، على أثر استمرار تنفيذ القرارات والبرامج الخاصة بالدعم الحكومي، تحت مظلة رهن الاقتصاد وفعالياته المختلفة للهيمنة الدولية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء المبرم عام 1996 فارتفعت حدة الاختلالات البنوية وازداد درجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وتعمق بين السكان (وزارة التخطيط العراقية 2009، 33). واتسمت السياسة المالية خلال مدة الدراسة بأنها توسعية في اتجاهها العام، ولها الدور القائد على السياسات الاقتصادية الأخرى، وخصوصاً على قرارات السياسة النقدية في ظل ضعف وذيلية البنك المركزي للسياسة المالية وهيمنتها عليه، واتخاذ المركزي السياسة المسيرة التكميلية بصفة عامة وافتقاره لأي شخصية استقلالية خاصة فترة من 1990 ولغاية 2003 منها اعتماد السياسة المالية على الاقتراض المباشر من البنك المركزي، وصولاً بالأخير بطبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة، ونجمت عن هذه السياسة إلى ارتفاع حاد وكبير في معدلات التضخم، نتيجة الزيادة والمستمرة في معدلات نمو عرض النقد بالمقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. (الربيعي 2008)، وهذا التوسع النقدي الشديد ناتج عن تزايد الجانب الأنفاق مقابل إيرادات سيادية محدودة جداً، ضالة الإيرادات الحكومية، نتج عنه عجز مالي كبير طيلة فترة عقد التسعينات، لذا التجأت الحكومة إلى الجهاز المصرفي لتمويل العجز المذكور، ويعتبر تمويل تضخمي، تسبب بنمو نقدي متواصل قد انعكس على إصدار نقدي واسع، بالإضافة لدين حكومي مصرفي خطير استوعب معظم الودائع المصرفية، وقد تفاقم هذا العجز لأسباب تتعلق بإعادة أعمار البنى التحتية جراء العمليات العسكرية (شندي 2006، 51). أما بعد العام 2003 ونتيجة ورفع العقوبات، وإعادة تصدير النفط وتزايد أسعاره، فقد أدى إلى زيادة الإيرادات بالمحصلة أدى إلى تزايد النفقات بشكل أكبر مما كان عليه، كما شهدت هذه الفترة صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي في 6 مارس قانون رقم 56 عام 2004 الذي رسخ استقلالية البنك في إدارة السياسة النقدية، وكان من أبرز ملامح تلك الاستقلالية هو قرار البنك المركزي المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة (الربيعي 2008).

ومن خلال جدول(1) سنبين تحليل بيانات السياسة المالية ومؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة 1990 – 2020.

جدول (1) تحليل بيانات السياسة المالية ومؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة 1990 – 2020

لسنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مليون دينار (1)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (AGDP) مليون دينار (2)	النسبة المئوية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (AGDP%) (1/2)	الضرائب (TX) مليون دينار (3)	النسبة المئوية للضرائب (TX%) (1/3)	الأنفاق العام للدولة (GE) مليون دينار (4)	النسبة المئوية للضريبة من الناتج المحلي الإجمالي (TXGDP%) (1/3)	نسبة الضرائب من الأنفاق العام (TXGE%) (4/3)
1990	23297	1277		915		14179	3.93	6.45
1991	21313	1157		411	55-	17497	1.93	2.35
1992	56814	2998		575	40	32883	1.01	1.75
1993	140518	7214		1300	126	68954	0.93	1.89
1994	703821	35179		3436	164	199442	0.49	1.72
1995	2252264	109674		14641	326	690783	0.65	2.12
1996	2556307	118028		29699	103	542541	1.16	5.47
1997	3286925	138580		72264	143	605802	2.20	11.93
1998	4653524	204982		129081	79	920501	2.77	14.02
1999	6607664	282596		229548	78	1033552	3.47	22.21
2000	7930224	319599		328113	43	1498700	4.14	21.89
2001	41945138	1690450		387441	18	2069727	0.92	18.72
2002	41022927	1604651		415838	7	2518285	1.01	16.51
2003	29585788	1123226		5350	99-	4901961	0.02	0.11
2004	47586543	1753437		159841	2888	31521427	0.34	0.51
2005	61673489	2252748		491570	208	30831142	0.80	1.59
2006	95588422	3406086		593887	21	37494459	0.62	1.58
2007	111455813	3878072		1228335	107	39308347	1.10	3.12
2008	157026062	5335759		985372	20-	67277196	0.63	1.46
2009	130330211	4320863		1262026	28	52589721	0.97	2.40
2010	171956975	5553807		1316284	4	70134201	0.77	1.88
2011	211309950	6653335		1408000	7	78757666	0.67	1.79
2012	245186418	7526134		2311000	64	105140000	0.94	2.20
2013	267395614	8001783		2877000	24	119127556	1.08	2.42
2014	266332655	7400000		1885127	34-	115937762	0.71	1.63
2015	194680972	5700000		2015010	7	70397515	1.04	2.86
2016	196924142	5600000		3861896	92	75055865	1.96	5.15
2017	221665710	6100000		6298272	63	75490115	2.84	8.34
2018	268918874	7100000		5686211	10-	80873189	2.11	7.03
2019	277884869	7100000		4014531	29-	111723523	1.44	3.59
2020	198774325	5000000		4718190	18	76082443	2.37	6.20

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: (البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية 2003-2020)، (البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية 1991-2020) (البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والإحصائية 1990-2020) (وزارة المالية العراقية ، 1990-2020)، (البنك الدولي 1990-2020)، (اقتصاد التجارة: اقتصاديات/ العراق 1990-2020).

أولاً، تطور الإنفاق الحكومي في العراق خلال مدة الدراسة

تنعكس أهمية سياسة الإنفاق في مجموعة من التوجهات الحكومية الهادفة إلى اتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة الفعالة نحو إحداث التدابير المناسبة في النشاط الاقتصادي. بغض النظر عن المستوى الذي تنفذ فيها الحكومة سياساتها، بمعنى ينتج التفاوت في السياسات الإنفاقية في الدولة الواحدة أو على مستوى الاقتصاد ككل نسبةً إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية أو حسب التوجهات الخاصة ولا يمكن لأي مجتمع أن يحقق مستوى معيناً من النمو والاستقرار دون أن تلعب سياسة الإنفاق الحكومي دوراً رئيسياً في هذا المجال، بغض النظر عن المستوى الذي تؤديه الحكومة مهامها الاقتصادية. بمعنى ارتباط السياسة المالية بوجودها المؤسسي- من الحكومة لا بمستوى

النطاق الذي تقوم به من الانفاق، في الغالب يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية إلى إحباط جهودها وفشل برامجها في توجيه الانفاق بصيغة عقلانية، وهنا يفقد الانفاق الحكومي مدلولاته الإيجابية وينضوي ضمن الأفعال المؤثرة سلباً على التنمية والاستقرار (أبو هات 2005، 1-2) وعند تتبع مسار الأنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي نجده حقق مستويات متصاعدة جداً على مستوى الإنفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، وفي هذا الإطار شهد العراق خمس فترات نحو القطاعات المعززة للنمو الاقتصادي في العراق منذ عام 1990 وحتى عام 2020 يمكن أن يكون كما يلي:

● الأولى، فترة عقوبات الأمم المتحدة (1990-2003): تأثر العراق بهذه الفترة بعقوبات الأمم المتحدة والنتيجة عن الصراعات الدولية وتهديدات الأمن الدولي كما تم تسميتها سابقاً، مما أثر سلباً على النفقات الاستثمارية والاقتصادية في البلاد، وفي المقابل يلاحظ تزايد الإنفاق الاستهلاكي في اتجاه العام، وراجع لعدة أسباب منها ارتباط الإنفاق الحكومي بإيرادات النفط التي وفرت له إيرادات مالية هائلة وصُوبت نحو إعادة أعمار المشاريع الإنتاجية ذات الأهمية الملحة، والمشاريع القائمة ذات الطبيعة الاستراتيجية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته الدولة بمختلف أشكاله للمزارعين من خلال شراء المحاصيل الزراعية الرئيسية بأسعار مجزية، والغاية منها تشجيعهم على توفير الغذاء للسكان في تلك المرحلة، ومن جانب آخر اعتمد المواطن العراقي على الحكومة في المحافظة على مستويات معيشته ونتيجة لذلك دفع الحكومة العراقية بدعم المواطن على شكل تقديم نفقات تحويلية نقدية أو عينية بدون مقابل من نصف إنفاقها العام، وتضمنت دعم البطاقة التموينية والوقود، مما أدى إلى فائض في الطلب سنة بعد أخرى بسبب اقتصره على العرض المحلي فقط، مسبباً تضخم جامح، وفي المقابل تدني الانفاق الاستثماري بشكل كبير المحقق للتنمية، وكما متعارف لا بد أن تكون الجهود منصبه نحو الفرص الاستثمارية وتخصيص الموارد للنهوض بالجوانب الاستثمارية والإنتاجية، غير أن أغلب النفقات الاستثمارية خصصت لمشاريع البنى الأساسية التي ليس لها إنتاج مادي مباشر، بمعنى الإنفاق الحكومي الاستثماري لا يفي بالغرض في استحداث منشأة إنتاجية جديدة، حيث كانت الحكومة تعاني من قيود مالية وتجارية وتكنولوجية، وجل استثمارها في الدفاع والأمن وتعرف بنفقات جارية ذات الطابع الاستهلاكي بدلاً من القطاعات المعززة للنمو الاقتصادي (الجبوري و السعداوي 2013، 238-240). وبالاستعانة ببيانات جدول رقم (1) نلاحظ ان النفقات العامة كانت تتزايد بمعدلات كبيرة خلال الخمس سنوات الاولى من عام 1991 وبنسبة (23%) إلى عام 1995 وبنسبة (246%)، في حين عام 1996 شهد الأنفاق العام انخفاضاً إذ بلغت (542541) مليون ديناراً، بعد ما كان في العام السابق (690783) مليون ديناراً بمعدل نمو سنوي سالب (21%) بسبب اتخاذ الحكومة إجراءات تقشفية لمعالجة التضخم المنفلت، عن طريق تحديد أوجه الإنفاق والضغط على النفقات العامة، بدوره خفض الأنفاق على الصحة والتعليم، وفي المقابل أخذت الحكومة بزيادة مواردها من الضرائب والرسوم وإلغاء الدعم والإعفاءات للجسمهور والشركات، بغية تعظيم إيراداتها المالية، فضلاً عن توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، وتالت الزيادة في النفقات العامة في الأعوام 2000-2002، إذ بلغت النفقات (1498700) (2069727) (2518285) مليون ديناراً وبمعدلات نمو بلغت (45%)، (38%) (22%) على التوالي.

● الثانية، فترة إعمار ما بعد الحرب (2003-2007): بعد تغير النظام السياسي في البلد، بدأت الجهود الدولية والحكومية المحلية لإعادة إعمار العراق. وراجع ذلك إلى زيادة إيرادات الحكومة

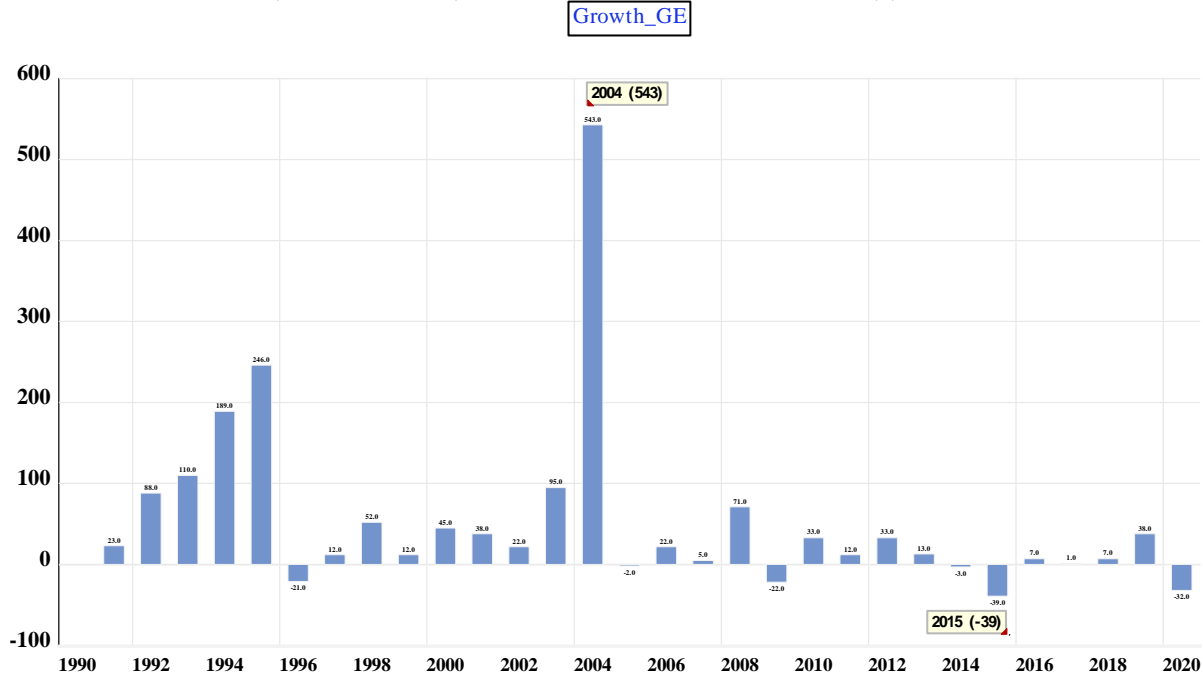
بشكل متسارع والانفتاح على الأسواق الخارجية وتصدير النفط بكميات كبيرة، لذلك زادت النفقات الاستثمارية في القطاعات المعززة للنمو الاقتصادي، مثل قطاع النفط والغاز والبنية التحتية والتعليم والصحة، والنقل. وتم تخصيص ميزانيات كبيرة لإعادة إعمار المناطق المدمرة وإعادة بناء البنية التحتية، وكذلك تحسين الخدمات العامة. والتي تمثلت باستيراد الكهرباء والانتخابات ومنح الطوارئ وغيرها. مما أدى إلى زيادة بنود الأنفاق العام للحكومة ابتداءً من (4901961) مليون ديناراً وبنسبة تغير (95%) في عام 2003 ووصلت إلى اقصى- حداً لها في الارتفاع بمقدار (31521427) بنسبة مرتفعة جداً (543%) عام 2004 مقارنة بالعام السابق (الهييتي، خلف و الطائي 2010، 12).

● الثالثة، فترة الاستقرار النسبي (2008-2013): في هذه الفترة، شهد العراق استقراراً نسبياً في الأوضاع الأمنية والسياسية، مما أدى إلى زيادة النفقات الاستثمارية في تنفيذ مشاريع كبرى وبالإضافة إلى تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من القطاعات الاقتصادية، وعلى إثرها تم تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية مثل تعزيز النمو الاقتصادي ومعدلات التوظيف خلال هذه الفترة. أذ بدأت بنسبة نمو (71%) وكانت الأعلى خلال هذه الفترة، وانتهت بنسبة نمو (13%).

● الرابعة، تراجع أسعار النفط (2014-2017): تأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير خلال هذه الفترة بتراجع أسعار النفط عالمياً، حيث يعتمد العراق بشكل كبير على إيرادات النفط كمصدر رئيسي- للعائدات، وكذلك ازدياد الانفاق العسكري لمواجهة المجاميع المسلحة التي دخلت البلد، وعرفت الانتكاسة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، وعلى أثرها تراجعت النفقات الاستثمارية في القطاعات المعززة للنمو الاقتصادي، وتأثرت الحكومة بتحديات مالية، مما أثر على تنفيذ المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية. وبدأت بنسبة انخفاض (3%) و (39%-) في عامي 2014 و 2015 على التوالي.

● الخامسة، استعادة الاستقرار (2018-2020): تشهد العراق جهوداً لاستعادة الاستقرار الأمني والاقتصادي بعد هزائم المجاميع المسلحة التي دخلت البلد، وتحسين الظروف الأمنية والسياسية. بدأت الحكومة في زيادة الاستثمار في القطاعات المعززة للنمو الاقتصادي مثل النفط والغاز والكهرباء والبنية التحتية، والصناعة، والزراعة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني. وكان عام 2019 اعلاها في الانفاق العام بنسبة (38%). بصفة عامة، يمكن القول إن العراق شهد تحولات متباينة في النفقات الاستثمارية نحو القطاعات المعززة للنمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990 وحتى 2020 حيث تأثر بتغيرات الظروف الأمنية والسياسية وأسعار النفط والتحديات المالية. رغم ذلك فإن هناك جهوداً حكومية مستمرة لزيادة وتعزيز النفقات الاستثمارية في القطاعات المعززة للنمو الاقتصادي في العراق، وتعزيز الدخل الوطني على المدى الطويل. بهدف تحسين البنية التحتية وتعزيز الصناعات الوطنية، وتنويع مصادر الدخل. (البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية 2003-2020)، (وزارة المالية العراقية ، 1990-2020)، (البنك الدولي 1990-2020).

شكل (1) يمثل النسب المالية لنفقات الموازنة العامة (Growth GE%)



الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد جدول (1) وباستخدام برنامج Eviews.12

ثانياً، تطور الضرائب في العراق خلال مدة الدراسة: تاريخ الضرائب في العراق يعود إلى فترة

قديمة إذ يعد أول تشريع قانوني للضريبة عام 1927 وما تلاه من تعديلات أخرى إلى يومنا هذا، إلا أننا سوف نركز في هذا الجواب على تطور المراحل الضريبية في الفترة من عام 1990 وحتى عام 2020.

ويمكن تقسيم تطور المراحل الضريبية في العراق خلال هذه الفترة إلى أربع مراحل مختلفة، وهي:

● الفترة الأولى (1990-1996)، تميزت هذه المرحلة بفرض ضرائب على الشركات والأفراد وكانت

هذه الضرائب تتمثل في ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، وتم جمعها بصورة محدودة. ضمن قانون

الضرائب رقم 113 لسنة 1982، وفيما بعد تم تعديله بقانون رقم 23 لسنة 1988 لإدخال تعديلات

على نظام الضرائب في العراق. وتلك المحدودية في استحصال الضرائب بتلك الفترة نتج عنه تقصير

واضح من قبل الجهاز الضريبي في استيفاء الإيرادات الداخلية، والذي لم يكن له أرضية مؤهلة لسد

فجوة نقص الإيرادات، وفي المقابل واجه هذا النقص الحاد توسع كبير في حجم الانفاق على مختلف

مفاصل الاقتصاد سواء على مستوى إعادة أعمار البنى التحتية وبرامج الدعم والتسليح وما غيرها

(جواد 2006، 32). كما واجهت السياسة المالية متمثلاً بالإيرادات العامة مشكل أخرى وهي

السماحات الضريبية والتي أصبحت لا تتناسب مع دخول المكلفين بدفع الضرائب، إذ أن الإعفاءات

الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل، لم تعد تكافؤ تكلفة المعيشة، راجع إلى عدة عوامل منها

تأثيرات التضخم التي سادت الاقتصاد الوطني أنى ذاك، مما أدى إلى لإسراع من قبل السياسة المالية في

صياغة إجراء إصلاحات ضريبية وتغيير معدلاتها بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار. لذا اتخذت الحكومة

العراقية في تلك الفترة عدة قرارات إصلاحية، نظراً لما مر به الوضع الاقتصادي من ارتفاع العجز

المالي واستمرار التضخم الجامح وانخفاض نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة لذا قررت

الحكومة التوجه نحو زيادة حصة الإيرادات باتباعها سياسة الانضباط المالي، متمثلاً ببرنامج إعادة الهيكلة المالية، ابتداءً من التوجه نحو مسار كيفية تحسين موارد الموازنة العامة من مصادرها التقليدية المتعارف عليها، كزيادة كفاءة التحصيل الضريبي ورفع الرسوم المحلية، واختصار فترة الإعفاء الضريبي للمشروعات الصناعية، وكذلك حصر المجتمع الضريبي الهدف منه تقليل التهرب الضريبي عن طريق حصر وتقييد الفئات الاجتماعية ذوي الدخل المرتفع ومن الممكن قد تكون خارج الإطار الضريبي، بسن الإجراءات القانونية المناسبة للمرحلة القائمة ونشر الوعي الضريبي وتحسين كفاءة تطبيق الضرائب وأدائها (بخيت و مطر 2012، 205-206). ومن بيانات جدول (1) الذي يبين نسبة الإيراد الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي، شهدت الفترة (1990 – 1996) انخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي، ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد، وقيام الدولة بتخفيض الضرائب غير المباشرة، وكذلك بعض مكونات الضرائب المباشرة كدعم للمواطن والغرض منها تخفيف العبء الذي يتحمله، وكذلك أثر توقف التبادل الخارجي بسبب العقوبات الخارجية، إذ انخفضت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي من (3.93%) عام 1990 إلى (1.16%) عام 1996 وكذلك انخفاض نسبة إجمالي الضرائب إلى إجمالي النفقات هي الأخرى إذ شكلت مستويات متدنية تراوحت ما بين (6.45%) عام 1009 بينما أخذت نسبة (2.12%) و (5.47%) خلال عامي 1995 و1996 على التوالي. إذ تلك الفترة أفرزت قيوداً على مقدرة السياسة العامة بشكل عام والضريبة بشكل خاص، إذ بلغ الوعاء الضريبي من الضيق حتى صار غير قادر على رفع الموازنة العامة ورفدها بالأموال الضرورية لضمان المستوى الأدنى من الانفاق، ويعود إلى انخفاض الدخل الشخصي الخاضع للضريبة وجوانبه الداعمة للنشاط الاقتصادي، لذا قدرة السياسة المالية على المناورة والتكيف مع مساحات إيراده ضيقه في ظل هذه الصدمة ظلت محدودة (بخيت و مطر 2012، 204).

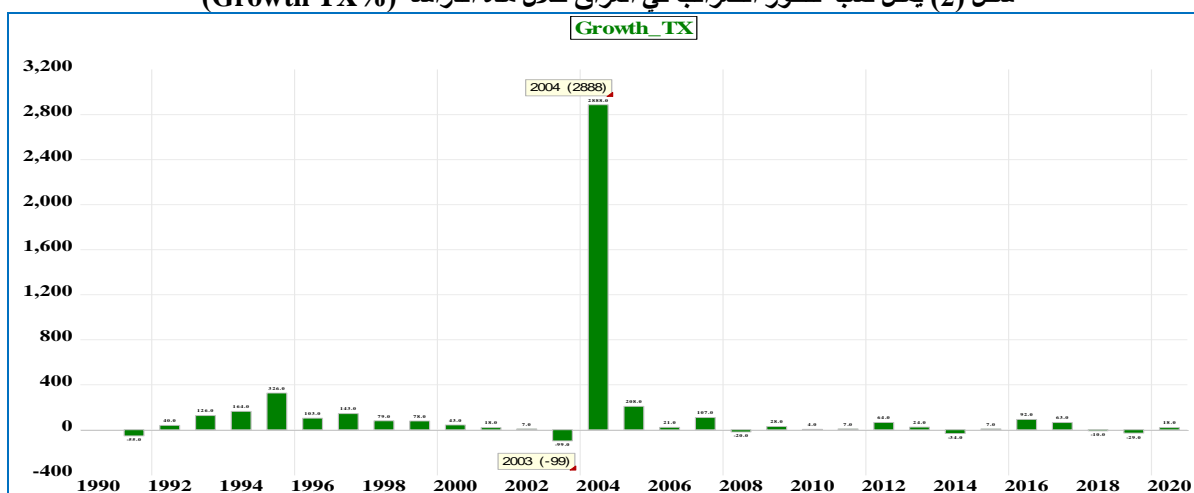
● الفترة الثانية (1997-2003)، فترة ما بعد مذكرة التفاهم عام 1997 (كانت تهدف إلى تنظيم التعاون بين العراق والأمم المتحدة فيما يتعلق بتفعيل برنامج النفط مقابل الغذاء)، جاء العكس بعد هذا العام، إذ حققت الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي نسباً مرتفعة بشكل ملحوظ، راجع إلى استئناف تصدير النفط العراقي وفق مذكرة التفاهم، والانتعاش البسيط في التجارة والتبادل الخارجي، وفرض رسوم كمركية على بعض السلع، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في الإيراد الضريبي، وبالتالي ارتفاع مساهمة الأخير في الناتج المحلي الإجمالي، محققاً ارتفاعاً في نسبة إجمالي الضرائب إلى الناتج المحلي وابتدت في أعلى مستوياتها عام 2000 حيث بلغت (4.14%)، وبالمقابل ارتفعت نسبة إجمالي الضرائب إلى إجمالي النفقات إذ وصلت إلى (22.21%) عام 1999 كأعلى مستوى لها خلال المدة المدروسة. كما شهدت الحصيلة الكلية للضرائب تزايداً كبيراً خلال مرحلة التسعينات، إذ ارتفعت من (915) مليون دينار عام 1990 إلى (415838) مليون دينار عام 2002 وهذا ناتج عن تزايد الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وفي عام 2003 انخفضت الإيرادات الضريبية في العراق بشكل كبير حيث بلغت في هذا العام (5350) مليون دينار بنسبة (99-) مقارنة مع السنوات التي سبقتها، مما أثر سلباً على نسبة الإيراد الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%TXGDP) إذ بلغت نسبة (0.02)، وكذلك شهد انخفاضاً في نسبة الإيراد الضريبي إلى إجمالي الانفاق الحكومي (%TXGE) بنسبة (0.11)، وذلك بسبب عدة عوامل ومن بينها: الاستعداد لخوض حرب جديدة وتوجيه كافة الطاقات الاقتصادية لها، إذ تعرض البلد للحرب من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وهذا أدى إلى تدمير العديد من البنية التحتية والمؤسسات

الحكومية، وتعطيل عمل العديد من الشركات والمصانع. الفوضى والاضطرابات، وهذا تسبب في عدم قدرة الحكومة على فرض الضرائب بطريقة فعالة.

● الفترة الثالثة: (2004-2014)، بعد تغير النظام السياسي في البلد، تم إدخال تغييرات كبيرة في نظام الضرائب في العراق، ومنها إصدار قانون الضرائب الجديد رقم 2 لسنة 2004 الذي يعد الأساس القانوني للضرائب في العراق حتى اليوم، وقد تضمنت تعديلات على أنظمة الضرائب المتعلقة بالشركات والأشخاص الطبيعيين. وفرض في هذه الفترة ضرائب على جميع الأنشطة الاقتصادية، وتم تحسين جهاز الضرائب عن طريق توسيع قاعدة الضرائب. وتعتبر هذه الفترة بداية تعافي النظام الضريبي، إذ شكل مقدار جباية الضرائب لعام 2004 (159841) مليون ديناراً، وتعتبر قفزة نوعية بالإيراد الضريبي إذ بدأ بالتدرج نحو الارتفاع صعوداً وحتى عام 2013، إذ بلغت الإيرادات الضريبية (2877000) مليون ديناراً، وراجع إلى عدة عوامل، ومن بينها: أنتعاش السوق الاقتصادي وزيادة الاستيراد من الخارج، وفرض الضرائب على السلع المستوردة، وسرعة حركة رؤوس الأموال في الداخل، مما دفع الحكومة مع بدء حقبة سياسية جديدة بإصدار تعليمات مدعومة بسن قوانين ضريبية منها إصدار القانون الثاني خلال هذه المدة المرقم 51 عام 2009 وتضمنت تعديلات على أنظمة الضرائب المتعلقة بالتجارة الخارجية والاستيراد والتصدير. وكما تتبع مسار حديث للحاصلات الضريبية، إذ أخذت بفرض ضرائب لدعم خزينة الدولة لزيادة في انفاقها. وحتى عام 2014 تراجعت الإيرادات الضريبية بنسبة (34-%) بسبب التراجع الأمني إذ شهد العراق تصاعداً في التهديدات الأمنية والصراعات الداخلية بسبب المجاميع المسلحة التي دخلت البلد وسيطرته على بعض المناطق من البلاد، وأثر هذا التراجع الأمني على النشاط الاقتصادي في البلد بشكل عام، حيث تأثرت الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات وتدنت حركة التجارة مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية. وكذلك انخفاض إنتاج النفط جراء التهديدات الأمنية والاضطرابات السياسية، حيث انخفض إنتاج النفط العراقي بشكل عام، ما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية وبالتالي تأثرت الإيرادات الضريبية التي تعتمد جزئياً على إيرادات النفط.

● الفترة الرابعة: (2015-2020)، شهدت هذه الفترة تطوراً كبيراً في النظام الضريبي في العراق حيث تم إصدار العديد من الأنظمة واللوائح الضريبية منها تعديلات متعددة تهدف إلى تعزيز التحصيل الضريبي وزيادة الإيرادات الحكومية، وتم تطوير الإجراءات الإدارية لتحسين جودة الإدارة الضريبية وتحديد الفئات الضريبية، وتسهيل عملية تحصيل الضرائب في البلاد. وفي هذه الفترة، تم فرض ضرائب جديدة مثل ضريبة السلع الأساسية وضريبة السلع الفاخرة. وكما تضمنت تعديلات على أنظمة الضرائب المتعلقة بالقيمة المضافة والمبيعات وإلغاء بعض الاستثناءات الضريبية والتسهيلات السابقة. حسب قانون رقم 445 والذي صدر سنة 2015 وفي هذه السنة أخذت الضرائب بالارتفاع التدريجي بمقدار (2015010) مليون ديناراً مقارنة بعام 2014 إذ بلغت مقدار (1885127) مليون ديناراً، وحتى وصل أعلى أيراد ضريبي خلال هذه الفترة عام 2017 (6298272) مليون ديناراً وبنسبة (63%) وراجع إلى صدور تعديلات على أنظمة الضرائب المتعلقة بالشركات والضرائب على الدخل حسب قرار رقم 6 لسنة 2017، وكما بلغت نسبة الضرائب إلى أجمالي الأنفاق العام أعلى مستواه عامي 2017 و2018 بنسبة (8.34) و(7.03) على التوالي، لاستعادة النشاط الاقتصادي حيويته التجارية بعد انتهاء العمليات العسكرية ضد المجاميع المسلحة، ويلاحظ انخفاض الإيراد الضريبي

عام 2019 بنسبة (29-%) بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي ولدتها المظاهرات في ذلك العام، مما خفض من حجم التجارة والاستيرادات والصادرات، وقدرة الشركات على تحقيق أرباح وتقليل حجم أعمالها وبالتالي تقليل الضرائب التي تدفعها هذه الشركات. وحققت نسبة الضرائب من الأنفاق العام عام 2020 نسبة (6.20%)، بسبب ارتفاع الإيراد الضريبي بمقدار (4718190) مليون ديناراً وبنسبة (18%)، في المقابل انخفاض الانفاق العام بنسبة (32-%)، بسبب وباء كوفيد 19 والذي عطل عمل الوزارات الخدمية والسيادية إذ قلت مصروفاتها بكافة أنواعها، مقابل استمرار جباية الضرائب الكمركية في المنافذ الحدودية على السلع الاستهلاكية والتكميلية (حسن و عبد الحميد 2023، 199-193)، (وزارة المالية العراقية، 2020-1990)، (البنك الدولي 2020-1990).
شكل (2) يمثل نسبة لتطور الضرائب في العراق خلال مدة الدراسة (Growth TX%)



الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد جدول (1) وباستخدام برنامج Eviews.12

ثالثاً، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هو مقياس يُستخدم لقياس متوسط الدخل الذي يحصل عليه فرد واحد في دولة معينة من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويُعبّر عنه عادة بالعملة المحلية (مثل الدينار أو الدولار أو اليورو، إلخ) على أساس سنوي. ويُحسب عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة على عدد سكانها. ويعتبر مؤشراً اقتصادياً مهماً يُستخدم لقياس مستوى المعيشة وتوزيع الثروة داخل الدولة. وإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عالياً، فإن ذلك يُشير إلى وجود توزيع للثروة أكثر عدالة وفرص أفضل للفرد للحصول على دخل أعلى. وعلى العكس إذا كان منخفضاً فإن ذلك يُشير إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الثروة وربما عدم توفر فرص متكافئة للفرد للحصول على دخل أعلى. لذا يجب أن يُستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأداة تشخيصية تعكس جزءاً من الصورة العامة للتنمية الاقتصادية، ولكن يجب تكميلها بمؤشرات أخرى للحصول على رؤية أكثر شمولية ودقة للموضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة (الفراجي و حمد 2021، 215-218). ويُستخدم أيضاً للمقارنة بين الدول المختلفة وتقييم فرص النمو والتنمية في هذه الدول. على سبيل المثال، يمكن استخدامه للمقارنة بين دول مختلفة لتحديد الفروق في مستوى المعيشة وتوزيع الثروة بين المواطنين. يمكن أن يُعتبر كمؤشر على التقدم الاقتصادي والاجتماعي في دولة ما، حيث يمكن أن يكون زيادة هذا المتوسط بمثابة إشارة إيجابية على تحسن مستوى المعيشة

وتوفر الفرص الاقتصادية. ومؤشراً مهماً وأساسياً والذي يستخدم لقياس متانة الاقتصاد وتقييم الأداء ودليلاً على التنمية الاقتصادية المستدامة. لهذا السبب قال الاقتصادي Gunnar Myrdal في كتابه عام 1971 (الدراما الآسيوية: تحقيق في فقر الأمم) "إذا نحن توجهنا الى مؤشر يسهل قياسه، بدلاً من مؤشر مثالي، فأنا موقفنا يفهم بأن معدل حصة الفرد من الدخل القومي هو بالتأكيد اختيار جيد" (الجبوري والسعداوي 2013، 236). ومن خلال الجدول (1) والشكل (3) يمكن ايجاز تحليل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق من 1990 وحتى 2020 بأربع فترات وبالإمكان حصرها كالتالي:

- **الفترة الأولى** 1990-2003: فترة العقوبات الدولية التي فرضت على العراق واخذ بالتباين خلال هذه الفترة إذ كان هناك انخفاض حاد وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انخفاض في متوسط نصيب الفرد. حيث شكل في عام 1991 نسبة (9-%)، وراجع إلى خروج البلد من حرب الخليج الأولى منهك وأغلب نفقات الدولة على المؤسسة العسكرية، إلا أنه انخفض بنسبة كبيره عام 2003 حيث بلغت (30-%) بسبب الحرب على البلد، وتوقف عمليات التصدير، وكذلك عمليات التخريب والدمار في معظم قطاعاته الاقتصادية والبني التحتية.

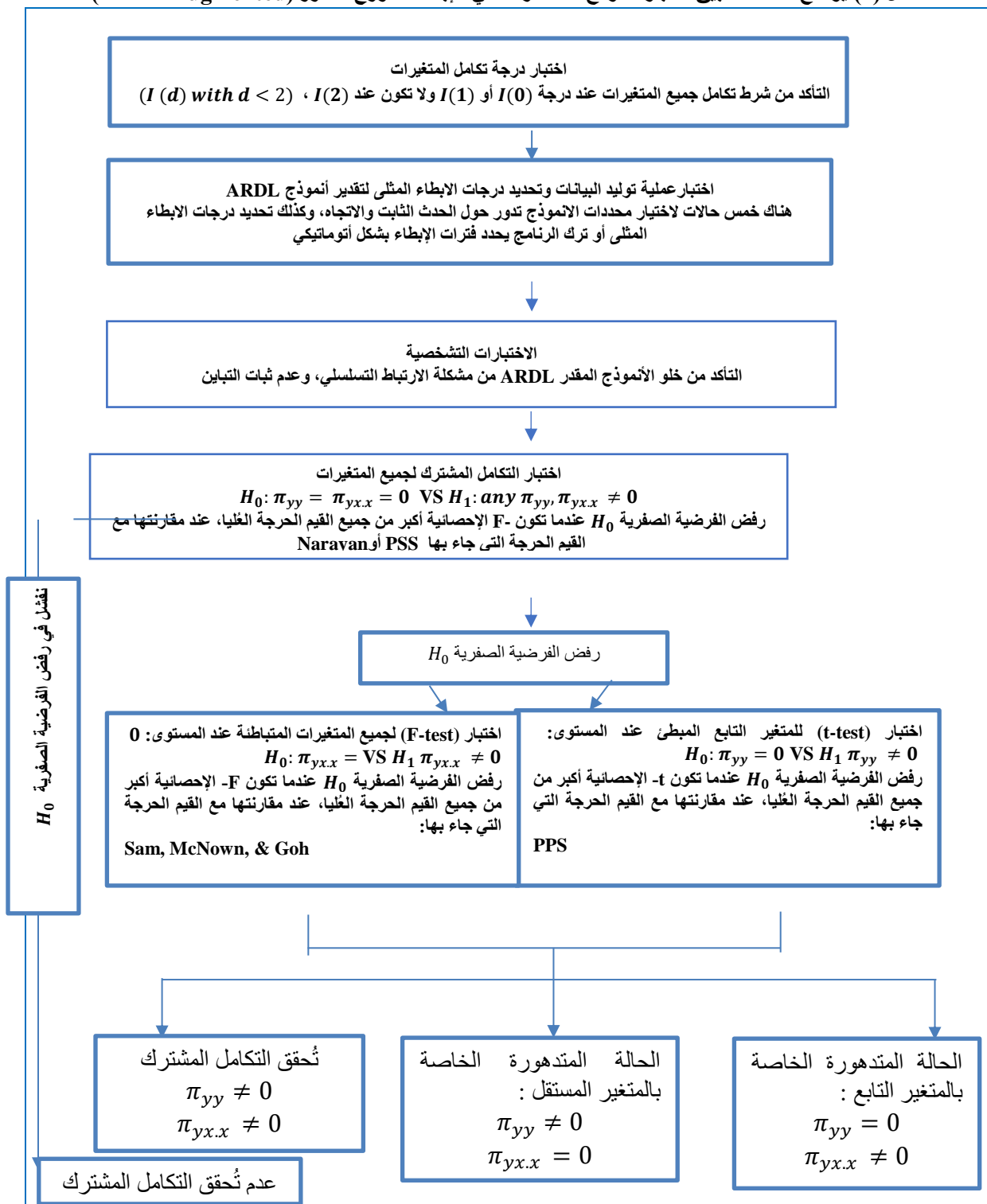
- **الفترة الثانية** 2004-2013: بعد تغير النظام الساسي في البلد شهد العراق فترة من النمو الاقتصادي الهام وزيادة في الإنفاق الحكومي على البنية التحتية وإعادة إعمار البنية التحتية المتضررة. وبالتالي ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. واخذ بالتزايد حيث وصل اعلى معدل له خلال هذه الفترة عام 2004 بنسبة (56%) وأدنى نسبة له في عام 2009 بنسبة (19-%)، هذا الانخفاض سببه الازمة المالية العالمية مؤديتاً إلى انخفاض اسعار النفط وشل الحركة الاقتصادية وركود بالتجارة الخارجية وارتدت عافيته بعشر- نقاط عام 2010 بنسبة (29%)، وخلال هذه الفترة نلاحظ التباين والتذبذبات بالصعود النزول.

- **الفترة الثالثة** 2014-2016: خلال هذه الفترة تعرض العراق لتحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة ومتعددة، منها، الاضطرابات السياسية والأمنية متمثلاً بسيطرة المجاميع المسلحة على مناطق واسعة من البلد وتدميره البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية والنفطية، وتسبب في تشريد العديد من السكان (الهجرة والنزوح)، وتعطيل الإنتاج والتجارة. وتراجع أسعار النفط عالمياً مما أثر سلباً على إيرادات النفط بالتالي انخفضت إيرادات الحكومة العراقية وكان للتأثير في اتجاهين هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى القدرة في توفير الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية.

- **الفترة الرابعة** 2017-2020: بعد تحرير البلد من المجاميع المسلحة وعودة اغلب المناطق بيد الدولة شهد العراق تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة وخاصة خلال الفترة من 2017 إلى 2019، إذ وقد أثر عدداً من العوامل على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاعه التدريجي بنسبة (9%) و(16%) على التوالي، ومن بين هذه العوامل، ارتفاع أسعار النفط، وكما قامت الحكومة باتخاذ إجراءات إصلاحية لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد، بما في ذلك تحسين مناخ الاستثمار وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة والخدمات. وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين فرص العمل، مما قد أثر إيجابياً على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. مما أثر إيجابياً على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وشهدت بعض المناطق تحسناً نسبياً في الاستقرار الأمني، مما ساهم في تعزيز الأنشطة

(statistic) للمتغيرات المستقلة المتباطئ عند المستوى. والذي أتى به كل من (Sam, McNown,) (MSG) (7-9, 2018) (Goh & Sam, McNown and Goh 2018, 7-9) ويعتبر جزء من مقارنة (MSG) (7-9, 2018) (Goh & Sam, McNown and Goh 2018, 7-9) عملياً، يبدأ استخدام نموذج (ARDL Augmented) بتحديد المعادلة الاقتصادية المراد دراستها، والتي تتضمن المتغيرات الاقتصادية المراد تحليلها. يتم إضافة المتغيرات المتباطئة، المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، إلى المعادلة حسب الحاجة. بعد ذلك، يُحل النموذج باستخدام تقنيات الاقتصاد الكمي، مثل تقنيات الانحدار الخطي، وتقنيات تقدير المعادلات الهيكلية وتقنيات الانحدار الديناميكي. ويعد أداة مرنة وقوية في تحليل البيانات الزمنية وفهم التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية. يستخدم في العديد من المجالات البحثية والتطبيقية، مثل اقتصاديات المال والاستثمار، واقتصاديات النمو الاقتصادي، واقتصاديات الهندسة المالية، والتمويل الدولي، واقتصاديات العملة والتجارة، والاقتصاد الدولي، والعديد من المجالات الأخرى. وبالتالي، من الضروري أن يتبنى الباحثون نسخة أكثر قوة من اختبار (ARDL) من أجل تجنب النتائج المعيبة أو إعطاء استنتاجات غير صحيحة. تعد دقة النتائج وقوتها مهمة لتقديم توصيات سليمة لواقعي السياسات والمؤسسات من أجل اتخاذ قرارات فعالة بشأن السياسات الحكومية وإجراء مزيد من التحليل لتلك السياسات. وتمحور نموذج (Augmented) حول ثلاث اختبارات أو فرضيات، وهي: اختبار H_1 يمثل اختبار (F-test) لجميع المتغيرات المتباطئة عند المستوى (Overall F-test)، بينما تمثل H_2 اختبار (t-test) للمتغير التابع المبطئ عند المستوى، وتمثل H_3 الاختبار الجديد للمتغير المستقل (Exogenous F-test). (Sam, McNown and Goh 2018, 5, 13-14) ونستخلص من الفرضيات أعلاه، في حال تم رفض الفرضية الصفريّة الثلاث H_1 & H_2 & H_3 عند مقارنتها مع القيم الحرجة (Critical values) عند مستوى معنوياتها. (Ghazouani, Boukhatem and Sam 2020, 5)، نستنتج من ذلك بوجود علاقة تكامل مشترك بين $(Y_t$ و $X_t)$ (Cointegration)، وفي حال تم رفض الفرضية الصفريّة H_1 & H_2 لكن ن فشل في رفضها ل H_3 هنا ينتج عنها حالة متدهورة للمتغيرات المستقلة المبطئ في المستوى، يشكل لدينا حالة (Degenerate Case #1)، وأما في حالة تم رفض الفرضية الصفريّة ل H_1 & H_3 لكن ن فشل في رفضها ل H_2 هنا ينتج عنها حالة متدهورة للمتغير التابع المبطئ في المستوى ويشكل لدينا حالة (Degenerate Case #2) (Goh, Tang and Sam 2020, 10) (Sam, McNown and Goh 2018) وأما في حالة تم الفشل في رفض الفرضية الصفريّة (Fail to Reject) ل H_1 ويوضح اختبار جميع المتغيرات المستقلة والتابعة (Overall F-test) فنقرر بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات Y_t و X_t ، (Relationship NoCointegrating)، ويأخذ صيغة $(H_0: b = 0)$ ، من المفترض يتوقف التحليل إلى هنا حسب المخطط المذكور في الشكل (4) أدناه. للمزيد راجع: (Sam, McNown and Goh 2018, 18) (EViews 2017, part 1).

الشكل (4) يوضح مخطط تطبيق اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المعزز (ARDL Augmented)



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (Sam, McNown and Goh 2018, 18)

شمل النموذج ثلاث متغيرات، باعتماد متغيرين للسياسة المالية، هما متغير النفقات العامة (GE) ومتغير إجمالي الضرائب (TX)، باعتبارهما متغيرين مستقلين، وتم اعتماد متغير تابع مفسر للبعد الاقتصادي لمؤشر التنمية المستدامة ويتمثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (AGDP)، ويمكن التعبير عن الدالة بصيغتها الأولية بالشكل التالي:

$$[AGDP = F(GE, TX)]$$

ويمكن أن تأخذ الدالة صيغ المعادلات السلوكية ل (ARDL) التي تمثل تقدير المعلمات قصيرة الأجل (ECM) أنموذج تصحيح الخطأ، وطويلة الأجل والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الآتية: (EViews 2017, Part 1, Case 5)

Case 5: (Unrestricted Constant and Unrestricted Trend): $a_0 \neq 0$ and $a_1 \neq 0$ so that $\mu \neq 0$ and $\gamma \neq 0$

$$\Delta y_t = a_0 + a_1 t + b_0 y_{t-1} + \sum_{j=1}^k b_j x_{j,t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} c_{0,i} \Delta y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{l_j=1}^{q_j-1} c_{j,l_j} \Delta x_{j,t-l_j} + \sum_{j=1}^k d_j \Delta x_{j,t} + \epsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

معادلة معامل تصحيح الخطأ (ECM)

$$EC_t = y_t - \sum_{j=1}^k \frac{b_j}{b_0} x_{j,t} \dots \dots \dots (2)$$

$$H_0: b_0 = b_j = 0, \forall j$$

ومن خلال المعادلة أعلاه سيتم أتباع الخطوات الآتية لتقدير انموذج (ARDL)، وايضاح علاقة طويلة وقصيرة الأجل باستعمال برنامج (Eviews.12)، وكما مبين أدناه:

ثانياً، اختبار جذر الوحد. ولبيان درجة التكامل واستقراره الأنموذج، أذ سنقوم باختبار استقرارية الدراسة باستخدام اختبار (PP)، والذي طوره فيليبس - بيرون، ويعد من أنجح الاختبارات، وذلك لصرمته في استخراج النتائج، إذ يحاول تفادي السلبيات عند دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتجنبه النتائج المزيفة، الناتجة عن عدم الاستقرار، معولاً على الصيغة الرياضية،

(WithConstant, Or with Constant & Trend, Or Without Constant & Trend) معتمداً على فريضتين: الأولى العدمية $H_0: \beta = 0$ ، الثانية البديلة $H_1: \beta > 0$ (Phillips and Perron 1988) وتبين أن السلاسل الزمنية مستقرة جميعها عند الفرق الأول بوجود قاطع أو قاطع واتجاه أو بدونها اعتماداً على قيمة (Prob.)، أي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف عند مستوى معنوية (5%). وللمزيد راجع (Pesaran, Shin and Smith 2001, 289-290)

جدول (2) يمثل اختبار فليبس بيرون لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
		At Level		
		AGDP	GE	TX
With Constant	t-Statistic	-1.0106	-0.9253	0.3901
	Prob.	0.7365	0.7660	0.9791
	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5630	-2.3058	-1.5490
	Prob.	0.7837	0.4183	0.7890
	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0695	0.0233	0.5975
	Prob.	0.6972	0.6824	0.8399
	n0	n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(AGDP)	d(GE)	d(TX)
With Constant	t-Statistic	-3.7332	-5.6599	-4.5772
	Prob.	0.0088	0.0001	0.0011
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5385	-5.4576	-5.6627
	Prob.	0.0538	0.0006	0.0004
		*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6471	-5.5291	-4.2438
	Prob.	0.0007	0.0000	0.0001
		***	***	***

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثالثاً، تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). بعد التحقق من الخطوة الأولى والتأكد خلو الأنموذج من الانحدار الزائف، نتوجه نحو تقدير أنموذج (ARDL) وتحديد فترات الإبطاء للأنموذج أوتوماتيكياً باعتماد معيار (AIC) ب (2)، بتحديد صيغة المعادلة (الحد الثابت الغير مقيد والاتجاه الغير مقيد) (Case 5: (Unrestricted Constant and Unrestricted Trend)) هنا أظهرت النتائج القدرة التفسيرية للأنموذج ARDL، حيث فسّر المتغيرين المستقلين المتغير التابع بنسبة (R-squared/0.987121)، ومعنوية قوية (Prob(F-statistic /0.000000))، إذ كانت قيمة (F-statistic /161.8083) المحتسبة كبيرة ومعنوية عند مستوى (5%)، أي أن الأنموذج المقدر معنوي، هنا نرفض فرضية العدم (H0: b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H1: b≠0).

جدول (3) يمثل نتائج أنموذج ARDL

Dependent Variable: AGDP
Method: ARDL
Date: 03/26/23 Time: 22:23
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GE TX
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evaluated: 18
Selected Model: ARDL(2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
----------	-------------	------------	-------------	--------

AGDP(-1)	0.663928	0.208532	3.183822	0.0049
AGDP(-2)	-0.411879	0.226617	-1.817515	0.0849
GE	0.038973	0.007051	5.527644	0.0000
GE(-1)	-0.017268	0.010109	-1.708208	0.1039
GE(-2)	0.017080	0.010740	1.590283	0.1283
TX	-0.073769	0.133023	-0.554562	0.5857
TX(-1)	0.317759	0.185246	1.715335	0.1025
TX(-2)	-0.486473	0.136094	-3.574523	0.0020
C	-427897.9	269447.6	-1.588056	0.1288
@TREND	97409.69	34737.88	2.804134	0.0113

R-squared	0.987121	Mean dependent var	3390317.
Adjusted R-squared	0.981020	S.D. dependent var	2884594.
S.E. of regression	397399.5	Akaike info criterion	28.89007
Sum squared resid	3.00E+12	Schwarz criterion	29.36155
Log likelihood	-408.9060	Hannan-Quinn criter.	29.03773
F-statistic	161.8083	Durbin-Watson stat	2.015210
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12 رابعا، الاختبارات التشخيصية. بعد تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، نتقل إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي، وعدم ثبات التباين، بالجدول (4).
جدول (4) يمثل اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.050807	Prob. F(2,17)	0.9506
Obs*R-squared	0.172311	Prob. Chi-Square(2)	0.9175

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.406928	Prob. F(9,19)	0.9159
Obs*R-squared	4.686550	Prob. Chi-Square(9)	0.8607
Scaled explained SS	2.992054	Prob. Chi-Square(9)	0.9646

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12 نلاحظ من الجدول (4)، أن الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي بين البواقي (LM)، أي نقبل فرضية عدم التي تقضي. بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، لأن قيمة اختبار (Chi- & F) Square غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، ونرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلوه من مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية عند (5%)، أي أن تباين الاخطاء متجانس.

رابعا، اختبار الحدود المعزز ضمن منهجية Augmented ARDL وتحديد نوع علاقة التكامل المشترك. الخطوة التي تليها هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود (BoundsTest)

متمثلاً باختبار (Augmented ARDL Long Run Form and Bounds Test) والموضح في جدول (5). (Shin، Pesaran و Smith 1999، 2-1، T1-T5) ويوضح اختبار الحدود (Overall F- Bounds Test) لجميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أن قيمة المحتسبة (F-statistic/4.627663) أقل من الحد الأدنى والأعلى عند القيم الحرجة التي تمثل معنوية (5%)، فهنا تم الفشل في رفض الفرض العددي الصفري (Fail to Reject)، فنقرر بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات Y_t و X_t (No Counteracting Relationship) وتأخذ صيغة $(H_0: b = 0)$. (Sam, McNown and Goh 2018). أما بخصوص اختبار (t-Bounds Test) والخاص بالمتغير التابع، وعند اخذ القيمة المطلقة له يُثبت بعدم معنويته عند (5%)، وذلك عند مقارنته بالقيم الحرجة الدنيا والعليا. ويأخذ كذلك صيغة $(H_0: b = 0)$.

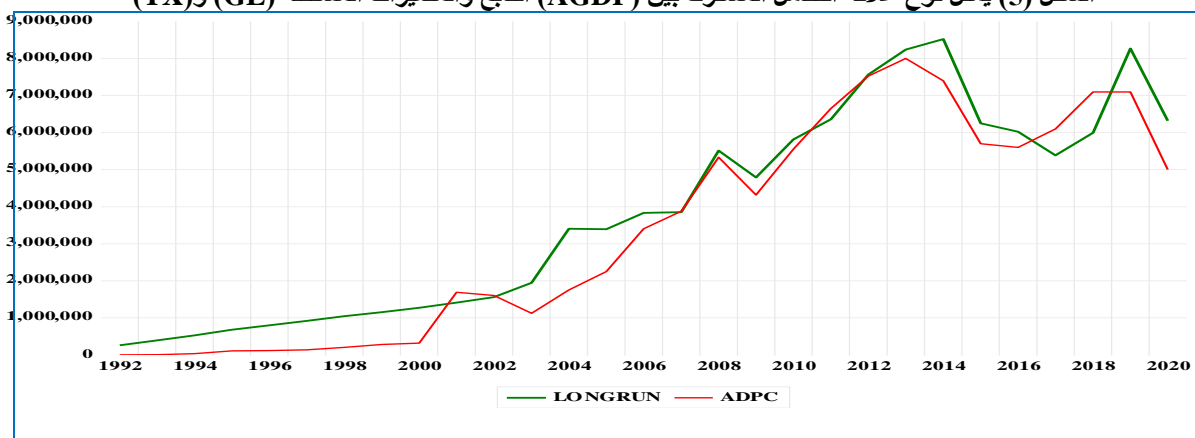
أما الاختبار الجديد (Exogenous F-Bounds Test) والذي يعبر عن معنوية المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج (F-independent) أنها معنوية عند (5%) عند مقارنتها مع القيم الحرجة الدنيا والعليا، وتعتبر الميزة الجديدة لهذا الاختبار (Augmented ARDL). ونصل هنا إلى تحديد نوع نوع علاقة التكامل المشترك هل منطقية أم متدهورة، ومن خلال مطابقة البيانات مع الفرضيات أعلاه توصلنا إلى نتيجة مفادها لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات Y_t و X_t وغير منطقية، وناتجة عن عدم معنوية جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المبطن في المستوى، وكذلك عدم معنوية اختبار (t-Bounds Test) والخاص بالمتغير التابع والذي يعبر عن منطقية العلاقة بيت المتغيرات وهذا ما وضحه الرسم البياني في الشكل (5) أدناه:

جدول (5) يمثل اختبار المعزز Augmented ARDL

Augmented ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(AGDP)				
Selected Model: ARDL (2, 2, 2)				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Date: 03/26/23 Time: 22:31				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 29				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-427897.9	269447.6	-1.588056	0.1288
@TREND	97409.69	34737.88	2.804134	0.0115
AGDP(-1)*	-0.747951	0.267404	-2.797083	0.0115
GE(-1)	0.038786	0.016388	2.366677	0.0287
TX(-1)	-0.242483	0.099626	-2.433919	0.0250
D(AGDP(-1))	0.411879	0.226617	1.817515	0.0849
D(GE)	0.038973	0.007051	5.527644	0.0000
D(GE(-1))	-0.017080	0.010740	-1.590283	0.1283
D(TX)	-0.073769	0.133023	-0.554562	0.5857
D(TX(-1))	0.486473	0.136094	3.574523	0.0020
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	0.051856	0.006850	7.569997	0.0000
TX	-0.324196	0.172323	-1.881325	0.0753
EC = AGDP - (0.0519*GE -0.3242*TX)				
Overall F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.627663	10%	4.19	5.06
K	2	5%	4.87	5.85
		1%	6.34	7.52
t-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-2.797083	10%	-3.13	-3.63
		5%	-3.41	-3.95
		1%	-3.96	-4.53
Exogenous F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No exo. levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.636273	10%	2.30	4.34
K	2	5%	3.00	5.45
		1%	4.58	7.94

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12. الشكل (5) يمثل نوع علاقة التكامل المشترك بين (AGDP) التابع والمتغيرات المستقلة (GE) و(TX)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد جدول (5) وباستخدام برنامج Eviews.12

* يشير (LONGRUN) إلى علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بعد إجراء اختبار (Bounds Test). ويتم استخراجها من خلال (AGDP- ARDL Long Run Form and Bounds Test). ومن خلال الشكل (5) نلاحظ بعدم وجود تطابق في مسار علاقة طويلة الأجل للمتغيرات المستقلة (GE) & (TX) مع المتغير التابع (AGDP)، وهذا دليل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وراجع إلى ظروف البلد السياسية والانتقال وتغير نوع الحكم بالإضافة للازمات الاقتصادية العالمية باعتبار العراق دولة ريعية في تمويل الإيرادات العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1-صفة السياسة المالية في العراق هي سياسة إنفاقية توسعية تروم تنشيط الاقتصاد والقضاء على البطالة، إلا إنها لم تنجح كثيراً في هذا المجال، بقدر ما ولدت ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد، وراجع إلى تزايد المعروض النقدي الذي يقابله جهاز إنتاجي غير مرن، معرقلتا بذلك مسيرة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

2-حقق الإنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي مستويات مرتفعة جداً وخاصة على مستوى الإنفاق الاستهلاكي، وذلك لما مر به البلد من متغيرات سياسية ومنعطفات خطيرة خلال العقود ثلاث الماضية، مما حال به دون الإنفاق الاستثماري في تطوير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لما للأخير من دور واضح في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية لإفراد المجتمع.

3-من خلال تتبع معطيات الدراسة، أظهرت الضرائب في العراق بأنها أداة غير فعالة، ولم تستطع تحقيق التوازن الاقتصادي، وراجع إلى ظاهرة التضخم الاقتصادي التي استفحلت في الاقتصاد وتعاطمت حتى في المدة اللاحقة من القرن الواحد والعشرين، كما امتازت بأنها ضئيلة قياساً الى حجم الإنفاق العام.

4-دور الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة التي مر بها اقتصاد البلد خلال مدة الدراسة، أدت بشكل مباشر إلى ضعف كفاءة النظام الضريبي، وظهور حالات التهرب الضريبي، هذا كله أدى إلى ضعف مواكبة الإيرادات الضريبية للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مولداً عدم استقرار العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والإيرادات الضريبية، لذلك فإنها لم تأخذ دور فاعل وحقيقي في معالجة المشكلات الاقتصادية للوضع الاقتصادي في العراق.

5-بعد مطالعة الأنموذج القياسي لاختبار فرضية الدراسة من مخرجاته الكمية، توصلنا إلى نتيجة مفادها لا يوجد أثر اقتصادي وعلاقة تكامل مشترك للأنفاق الحكومي والضرائب كأدوات السياسة المالية على متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأحد مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة للمدة من 1990 ولغاية 2020. وهذا الاستنتاج يطابق الفرضية الأولى بصيغتها العدمية $H_0: b = 0$ ، نتيجة عدم معنوية اختبار الحدود (Overall F-Bounds Test) لجميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ أظهرت قيمة (F-statistic/4.627663) المحسوبة أقل من القيم العليا الحرجة عند معنوية (5%)، لذا تم الفشل في رفض الفرض العدمي الصفري (Fail to Reject) فنقرر بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات X_t و Y_t ، (No Cointegrating Relationship). وراجع إلى الاختلالات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد العراقي وهذا ما تم التوصل إليه

من خلال تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في الدراسة. وظهرت في أكثر سنة: (2000، 2004، 2008، 2012، 2016) بعد اجراء لها اختبار نقاط التوقف المتعددة (Multiplebreakpoint tests) عن طريق تطبيق انموذج المربعات الصغرى (Least Squares).

التوصيات.

1. ضرورة عدم التركيز على مصدر واحد في ردد الإيرادات العامة ويجب تنوع مصادرها دون الاعتماد فقط على النفط والموارد دائمة النضوب في إعانة ميزانية الدولة ورفدها بالسيولة، وهذا يتطلب تشجيع الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، والولوج بعملية استنهاض القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في الاقتصاد العراقي.

2. تفعيل دور الضرائب لدعم الانفاق العام باتجاه رفع دخل الفرد لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا يؤثر فرض الضرائب على الفئات الفقيرة بمعنى تنشيط الضرائب التصاعدية وخاصة ضرائب الدخل، بسبب انخفاض ذوي الدخل العالية إلى إجمالي عدد السكان والطبقة الوسطى من السكان من الممكن لا تتحمل الضرائب العالية مما يكون لها تأثير على عدد صير من السكان وهنا ليس لها دور في توزيع الدخل واعاقه دعم عجلة تحقيق التنمية المستدامة.

3. إعداد خطط وتأهيل سياسات مالية لها دور فاعل في توجيه الانفاق العام يتزامن مع التغيرات التي تطرأ على التركيبة السكانية، الغرض منه الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي توجيه الانفاق العام باتجاه بناء الفرد اجتماعياً من خلال التعليم لان الانسان المتعلم يكون اقل استهلاكاً وأكثر وعياً في الحفاظ على البنى التحتية وكذلك دعم القطاع الصحي لرفع مستوى الرفاهية لمعظم السكان

4. ضرورة زيادة الناتج المحلي الإجمالي بواسطة الدعم الحكومي والبنك المركزي العراقي من خلال وضع إستراتيجيات لمنح مزيداً من القروض للمشاريع الصغيرة والكبيرة متمثلاً بالاستثمارات وتزويدهم بالمكان وتجهيزهم بالمعدات للتطوير المهارات وتأهيل الفئات القادرة على العمل من خلال منهم قروض صناعية وزراعية وأخرى والنتيجة تكون أخيراً بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

5-توصي الدراسة عند القيام بالجانب العملي القياسي لاختبار فرضيات الدراسة وخاصة عند اجراء اختبار التكامل المشترك، هو عدم الاكتفاء فقط باستخراج إحصائية (F-) وخاصة عندما تكون النتائج مضللة أو يتولد عندنا قيماً حرجة غير دقيقة، أو تكون النتائج غير حاسمة بوقوعها بين الدنيا والعليا I(0) و I(1)، أو ظهور حالة تسمى (التكامل المتدهور degenerate cases of (cointegration)) لذا يجب استخراج إحصائية (t-) والخاصة بالمتغير التابع لتكتمل الصورة ومعرفة نوع العلاقة للابتعاد عن النتائج المزيفة، أو الذهاب نحو مقارنة (Augmented)، للتأكد من النتائج بشكل جازم وذو مخزى اقتصادي، ويوصلنا إلى أربع استنتاجات هي

(Cointegration & Degenerate Case #1 & Degenerate Case #2 & NON_Cointegration).

المصادر REFERENCES

1. عامر بدر الفراجي، و مخيف جاسم حمد. "تحليل وقياس اثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على مؤشر التنمية البشرية في العراق للفترة (2004-2019)". مجلة تكريت للإدارة والعلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 55، الجزء الثالث، 2021: 214-233.
2. Lock, Jennifer, Petrea Redmond, and Patrick Alan Danaher. Educational Developments, Practices and Effectiveness: Global Perspectives and Contexts. UK: Palgrave Macmillan, 2015.
3. Phillips, Peter C. B., and Pierre Perron. "Testing for a Unit Root in Time Series Regression." *Biometrika*, 75,(20), 1988: 335-346.
4. Sadiq, Kerrie, Sunita Jogarajan, Celeste Black, Wes Obst, and Richard E. Krever. Principles of TXation Law. Australia : Thomson Reuters (Professional) Australia Limited, 2020.
5. حسن، حازم صكبان and مناهل مصطفى عبد الحميد. "دراسة تحليلية لواقع النظام الضريبي ومؤشرات كفاءته في العراق للمدة 2004-2020". مجلة دجلة، 2023، المجلد 6، العدد 1، كانون الثاني -190: 2023: 210.
6. صبحي حسون عباس. "دور أدوات السياسة المالية في سد فجوة المخرجات دراسة تحليلية في عينة من البلدان للفترة 2000-2020". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 72، 2022: 42-65.
7. منعم أحمد خضير، و نعمان منذر يونس. "قياس اثر الانفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للفترة (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL". مجلة تكريت للإدارة والعلوم الاقتصادية، المجلد 14، العدد 43، 2018: 313-329.
8. (ESCWA), Economic and Social Commission for Western Asia . Guide to the Application of Sustainable Livelihoods Approaches in the ESCWA Region. E/ESCWA/SDPD/13 May 2011/6/Manual, ARABIC, New York City: United nations, 2011.
9. Abdulhussain , Ali J. , Miqdad Jassim Abd, and Hayder Talib Mousa. "The Impact of Fiscal Policy on the Agricultural Domestic Product in Iraq for the Period 1990 – 2020." IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, Volume 1060, Third International Scientific Conference of Agriculture, Environment and Sustainable Development (ISAESC 2022) 28/05/2022 - 30/05/2022 Al-Qadisiyyah, Iraq, September 9, 2022: 1-12.
10. Al-Adami, Hamid Faraj . "The strategy of confronting the economic blockade, the Iraqi model." *Economic Studies*, Issue 2, 1999.
11. Clements, Benedict, Ruud de Mooij, Sanjeev Gupta, and Michael Keen. Inequality and Fiscal Policy. Washington, D.C. : International Monetary Fund: nternational Monetary Fund, 2015.
12. Drexhage, John , and Deborah Murphy. "Sustainable Development: From Brundtland to Rio 2012." International Institute for Sustainable Development (IISD), 19 September 2010: 1-26.

13. EViews. "AutoRegressive Distributed Lag (ARDL) Estimation. Part 1 ,Part 2, Part 3." EViews Its About Time. April 3 Monday, 2017. (<http://blog.eviews.com/2017/04/autoregressive-distributed-lag-ardl.htm>), (http://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl_8.html),(<http://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl.html>) (accessed September 22, 2022).

14. Ghazouani, Tarek , Jamel Boukhatem, and Chung Yan Sam. "Causal interactions between trade openness, renewable electricity consumption, and economic growth in Asia-Pacific countries: Fresh evidence from a bootstrap ARDL approach." *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, Volume 133, November 2020: 1-12.

15. Goh, Soo khoo, Tuck Cheong Tang, and Chung Yan Sam. "Are Major US Trading Partners' Exports and Imports Cointegrated? Evidence from Bootstrap ARDL." *The Journal of Applied Economic Research* 14(1):7-27 (2019) , February 2020: 1–21.

16. Harris, Jonathan M. , and Brian A. Roach. *Environmental and natural resource economics : a contemporary approach*. Vol. Fourth Edition. New York: Routledge, Taylor & Francis, 2018.

17. McNown, Robert , Chung Yan Sam, and Soo Khoon Goh. "Bootstrapping the Autoregressive Distributed Lag Test for Cointegration." Department of Economics, University of Colorado Boulder Boulder, November 2016: Working Paper No. 1 6-08.

18. McNown, Robert , Chung Yan Sam, and Soo Khoon Goh. "Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration." *Applied Economics*,50, 1509-1521., 21 Aug 2017: 1-23.

19. Murphy, John Drexhaye and Deborah. "international institute for sustainable development." *sustainable Development from Brundtland to Rio 2012*. 2010.

20. Pesaran, Hashem M., Yongcheol Shin, and Richard J. Smith. "Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships." February 1999.

21. Pesaran, Hashem M., Yongcheol Shin, and Richard J. Smith. "Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships." *Journal Of Applied Econometrics*, J. Appl. Econ. 16, February 13, 2001: 289–326.

22. Pesaran, Hashem M., Yong cheol Shin, and Richard J. Smith. "BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS." *JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS*, 13 February 2001: 289–326.

23. Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, Richard J. Smith. "Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships." February 1999.

24. Robert McNown, Chung Yan Sam, Soo Khoon Goh. "Bootstrapping the Autoregressive Distributed Lag Test for Cointegration." Department of Economics, University of Colorado Boulder Boulder, November 2016: Working Paper No. 1 6-08.

25. Sam, Chung Yan, Robert McNown, and Soo Khoon Goh. "An augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration." *Economic Modelling*, Volume 80, August 2019, 10 November 2018: 130-141.
26. Thomas, Stephen , et al. *Why We Need Public Spending*. Park Row, London, UK: Research Unit of the International Federation of Public Services, PSIRU is part of the Business School of the University of Greenwich, 2010.
27. UNEP. "Global Green New Deal ." An Update for the G20 Pittsburgh Summit . 2009.
28. United Nations, Human Rights, Office Of The High Commissioner. *ECONOMIC AND SOCIAL COUNCIL BEGINS 2002 SESSION'S GENERAL SEGMENT, WITH FOCUS ON SUMMIT FOLLOW-UP, COORDINATION*. July 18, 2002.
29. YAN, SAM CHUNG. "Bootstrapping The Autoregressive distributed Lag Test For Cointegration." *University Sains Malaysia*, January 2016: 1-24.
30. Yan,Sam Chung "BOOTSTRAPPING THE AUTOREGRESSIVEDISTRIBUTED LAG TEST FOR COINTEGRATION." *UNIVERSITI SAINS MALAYSIA*, January 2016: 1-24.
31. احمد عبد الحمزة جابر، محمد كاظم منتوب، و حسين وحيد عزيز. "تصور مقترح لتضمين ابعاد التنمية المستدامة في كتب الجغرافيا للمرحلة الاعدادية." *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية* المجلد 13 العدد 52 الجزء الثاني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، 2021: 174-187.
32. احمد حسين الهيبي، فاطمة إبراهيم خلف، و عدي سالم الطائي. "التضخم في الاقتصاد العراقي في الفترة 1990-2007 الأسباب والآثار، ودور السياسة المالية في معالجته." *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية* المجلد 2 العدد 3، 2010: 1-38.
33. اديب قاسم شندي. "سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه." *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* ، المجلد ، العدد 11، 2006: 48-93.
34. اسماء جاسم محمد. "التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الأمن الغذائي في العراق." *مجلة الإدارة والاقتصاد* ، المجلد الأول ، العدد 93، 2012: 423-436.
35. اسماعيل محمد دعييس. *السياسات الاقتصادية، النظرية والتطبيق*. المجلد الطبعة الاولى . عمان: دار البيزوري العلمي، 2012.
36. اقتصاد التجارة: اقتصاديات/ العراق . معدل ضريبة الشركات 1990-2020. <https://ar.tradingeconomics.com/iraq/corporate-TX-rate>.
37. البنك الدولي . البيانات المفتوحة للبنك الدولي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق . 1990-2020. <https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart>.
38. البنك المركزي العراقي. التقارير الاقتصادية السنوية .بغداد: دائرة الاحصاء والابحاث، 2003-2020.
39. البنك المركزي العراقي. النشرات الاحصائية السنوية بغداد: دائرة الإحصاء والابحاث 1991-2020.
40. البنك المركزي العراقي . البيانات الاقتصادية والإحصائية. <https://cbiraq.org/> 1990-2020 .
41. بتول مطر الجبوري، و سعاد جواد السعداوي. "دور السياسة المالية في الاقتصاد العراقي للفترة 1991-2009." *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية* المجلد 15 العدد 2، 2013: 234-249.

42. بشار احمد العراقي. "السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر." مجلة الدراسات الإقليمية ، المجلد 10 ، العدد 30، 2013: 163-188.
43. حسين كاظم جواد. "سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق." مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 18، 2006: 25-46.
44. حيدر نعمة بخيت، و فريق جواد مطر. "السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقود خلال الفترة 1970-2009." مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8 ، العدد 25، 2012: 189-224.
45. زينب داود سلمان، و هناء خضير جلاب. "تحليل محتوى كتاب الجغرافية البشرية للصف السادس الأدي على وفق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة." مجلة الأدب ، المجلد 3 ، العدد 141، 2022: 151-174.
46. سعود جايد مشكور، و عقيل حامد الحلو . مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق. المجلد الطبعة الاولى . السماوة: العالمية للطباعة والتصميم، 2016.
47. شكوري سيد محمد، و صاحب عبد الرحيم. "العدالة والتنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في البلدان الغنية بالنفط: دراسة حالة للجزائر." مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المكتبة الرقمية // اصدارات المعهد العربي للتخطيط ، المجلد: 15 ، العدد: 2، 31 تموز، 2013: 7-61.
48. صبحي عباس حسون، و اية علاء الدين عبد الهادي. "أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق: دراسة تحليلية للفترة 2004-2020." مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد ، العدد ، العدد 130، كانون الاول، 2021: 66-79.
49. عبد الرزاق الفارس. الحكومة والفقراء والانفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية. المجلد الطبعة الاولى . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
50. عبد الكريم كامل أبو هات. "توجيه الإنفاق الحكومي." مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 7، العدد 1، 2005: 1-6.
51. عبد المنعم السيد علي، و نزار سعد الدين العيسى. . النقود والبنوك والأسواق المالية. المجلد الطبعة الأولى. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2004.
52. علي كنعان. الاقتصاد المالي. الجمهورية العربية السورية: منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد، 2009.
53. علي عبد الله احمد. "واقع التنمية المستدامة وأثرها على العالم العربي." مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية المجلد 14 العدد 10، تشرين الثاني، 2007: 293-320.
54. عمار غازي ابراهيم ، صالح مهدي حمادي، و نزار معان عبد الكريم. "دور الحوكمة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة." مجلة جامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، المجلد 2019 ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثامن، 2019: 317-332.
55. عمار مجيد كاظم. "التنمية المستدامة في الاقتصادات العربية بين الواقع والطموح." المؤتمر العلمي الثاني عشر-للفترة (16-17 / 5 / 2012) المجلد 1 العدد 93. بغداد: جمهورية العراق / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد، 2012. 392-409.
56. عمر هاشم محمد، و عماد حسن حسين. "متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية المجلد 13 العدد 55، 2016: 141-173.

57. فاطمة رجاء عبد الفتاح، صبري عبد زيد، و احمد سعيد البكل. "ر التفاوت في توزيع الدخل على التنمية المستدامة في مصر- خلال فترة (1990 _ 2018) باستخدام نموذج ARDL." مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، مقالة - سلعة 4 ، المجلد 15 ، العدد 14 ، ابريل، 2022: 1-37.
58. فلاح خلف الربيعي. "مؤسسة الحوار المتمدن." الآثار النقدية للسياسات المالية في العراق ، الحوار الحضري - العربي - العدد: 2309. 11 6 ، 2008.
- <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137435>.
59. محمد خميس عبد. "فاعلية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003." مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 11 العدد 24 ، 2019: 141-158.
60. مفيد ذنون يونس الملا ذنون ، و فؤاد فرحان حسين . "قياس وتحليل أثر الابتكار في التنمية الاقتصادية لدول مختارة." مجلة تكريت للإدارة والعلوم الاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 55 ، الجزء الثاني، 2021: 539-523.
61. مهند خميس عبد ، و ناظم عبدالله عبد . "قياس وتحليل اثر النمو الاقتصادي والفقير على التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للفترة (1996-2019)." مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية ، المجلد 1 ، العدد 1 ج- الثانية، كانون الاول ، 2021: 147-175.
62. هشام محمد البرملجي، و مها محمد عز الدين. "المؤشرات والتنمية المستدامة بالمناطق التاريخية (قراءة في واقع التنمية المستدامة)." كلية التخطيط العمراني والإقليمي ، مجلة جامعة القاهرة للبحوث العمرانية ، المجلد 11 ، العدد 1، كانون الثاني، 2014: 1-22.
63. همسة قصي- عبد اللطيف، و عمر عدنان خماس. "اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003." مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، المجلد ، العدد 52 ، 2017: 317-332.
64. وزارة التخطيط العراقية . خطة التنمية الوطنية 2010-2014. الملخص التنفيذي ، الجزء الأول، بغداد: كانون الاول، 2009.
65. وزارة المالية العراقية. هيئة الضرائب العامة / الموازنة العامة. 1990-2020 . <https://TX.mof.gov.iq/> & <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/BalanceArchive.asp>.
66. يوسف علي ماجد، و نعيم صباح جراح. "تطبيق بعض المؤشرات الاقتصادية في اقتصاد العراق" الخليج العربي ، المجلد 44 ، العدد 1-2، 2016: 101-137.